



## مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015 - 2030

جمهورية مصر العربية، 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2015

# اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

13 العمل  
المناخي



إعداد:

## الدكتورة/ فاطمة الملاح

مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية  
لشؤون تغير المناخ سابقا



شعوب متمكنة.  
أمم صامدة.



League of Arab States



منظمة المرأة العربية  
Arab Women Organization

## مقدمة

عقدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ضمن فعاليات الدورة 70 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة 25-27/9/2015، بحضور 193 دولة ومشاركة 136 رئيس دولة وحكومة بهدف اعتماد الأجندة التنموية لما بعد 2015. ويأتي ذلك ثمره لمشاورات واتصالات مكثفة أجريت على مدى أكثر من سنتين بمشاركة الأطراف المعنية كافة حكومية وغير حكومية. وتم صياغتها بما يسمح التعامل مع الأهداف غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية التي ينتهي العمل بها في نهاية عام 2015.

اعتمدت قمة التنمية المستدامة الأجندة التنموية لما بعد 2015 تحت عنوان "تحويل عالمنا: أجندة التنمية المستدامة لعام 2030". وهي أجندة طموحة وجريئة للغاية للانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود والمجابهة وتتعهد، بالألا يخلف الركب أحدا وراءه، وبإنهاء الفقر والجوع بجميع صورهما وأبعادهما، وبحماية كوكب الأرض من التدهور، وباتخاذ اجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، وبأن يتمتع الجميع بحياة يظلمها الرخاء تلمي طموحاتهم، وبأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في إنسجام مع الطبيعة، في مجتمعات تخلو من الخوف والعنف، وتحشد وسائل التنفيذ اللازمة من خلال تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة. وتسترشد أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية بما في ذلك المبدأ 7 منه بشأن المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. وتشتمل على 17 هدفا رئيسيا و169 هدفا فرعيًا ، ويبدأ سريانها في أول يناير 2016. وتعتبر أجندة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية المستدامة لما بعد 2015، المقررة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، جزءًا لا يتجزأ من أجندة التنمية المستدامة لعام 2030.

في نهاية قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عقد حفل جائزة الأمم المتحدة "أبطال الأرض" لعام 2015. وذهبت جائزة قيادة السياسة لرئيسة وزراء بنغلاديش الشيخة حسينة تقديرا لقيادتها ورؤيتها المتميزة في جعل تغير المناخ قضية ذات أولوية وطنية، وتبني مبادرات بعيدة المدى للتصدي لتغير المناخ، وإنشاء صندوق خاص لتغير المناخ بتمويل 300 مليون دولار من الموارد المحلية للفترة 2009-2012. و تخصيص 6-7% من الميزانية السنوية لحكومة بنغلاديش - حوالي مليار دولار - لأنشطة التكيف مع تغير المناخ، 25% منها فقط من المانحين الدوليين، فضلا عن تطوير 'إطار مالي لتغير المناخ' لتمكين الحكومة من تتبع الطلب والعرض على أموال تغير المناخ، بحيث تحول تغير المناخ من مجرد مطلب إضافي، إلى أمر شديد الأهمية لآفاق التنمية المستدامة في البلاد.

وتضمنت الأهداف الرئيسية 17 هدفا قائما بذاته معني بالمرأة وهو الهدف رقم 5 . "تحقيق المساواة بين النوع الاجتماعي وتمكين كل النساء والفتيات"، كما كان هناك إجماع عالمي حول ضرورة مراعاة تضمين بعد النوع الاجتماعي على مدار بقية الأهداف.

وتتناول هذه الورقة الهدف 13 " إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وتأثيراته"

"13-1 تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار .

13-2 إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني.

13-3 تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.

13-أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن.

13-ب تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة".

وتبين متطلبات إنجازه في المنطقة العربية، وما هي التحديات والفرص، وذلك من منظور النوع الاجتماعي. وبداية لابد من التنويه من إن إنجاز الهدف يتطلب مشاركة جميع فئات المجتمع، ولكن البعض منها قد تكون لها خصوصيات يستوجب أخذها بعين الاعتبار كما قد تمكنها من أن تكون عنصرا قويا وفاعلا للتغيير. كما لابد من التنويه من أن أخذ منظور النوع الاجتماعي بعين الاعتبار لا يعني المساواة بين النساء والرجال ، وإنما يعني المساواة في المعاملة في القوانين والسياسات، وفي الحصول على الموارد والخدمات، وفي معالجة الاحتياجات الخاصة للنساء والرجال و في تمكينهم على حد سواء.

وتتناول الورقة بعد هذه المقدمة الضرورية، مخاطر تغير المناخ وتداعياتها في المنطقة العربية ، إجراءات الحد من مخاطر تغير المناخ وتداعياتها في الإطارين الدولي والإقليمي العربي، إنجاز الهدف 13 من الأجندة التنموية: التحديات والفرص، دور فئات المجتمع، دور المرأة، مقترح لبعض المؤشرات لمتابعة التقدم المحرز و/أو التحديات التي تواجهها المرأة العربية في إطار الهدف 13، وأخيرا الخلاصة والتوصيات.

## أولاً. مخاطر تغير المناخ وتداعياتها في المنطقة العربية

بلغ مجموع سكان المنطقة العربية في عام 2012 361 مليون نسمة. و تقع معظم المنطقة العربية ضمن المناطق المفرطة في القحولة والقاحلة وشبه القاحلة. ويعيش 90% من سكان المنطقة على 4% من المساحة الكلية للمنطقة البالغة 1.4 بليون هكتار، و70% منهم يعيشون في المناطق الساحلية المنخفضة على طول السواحل التي تمتد لنحو 37000 كيلومتر. كما يعيش أكثر من 57% من السكان في المدن الكبيرة والبلدات الصغيرة. وفي بعض الدول العربية ترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 80% من مجموع السكان أو قد تزيد. كذلك ينمو عدد سكان الحضر بمعدل أسرع من النمو الإجمالي للسكان. وتتركز بشكل عام في المناطق الحضرية التنموية الاقتصادية والبشرية بسبب الفرص التي تقدمها في العمل، والتعليم، والصحة، والمرافق، والاتصالات، والنقل، والتجارة، والسياحة. وتحتوي عدد من المدن والبلدات العربية على أهم مواقع التراث الثقافي في العالم، وهي أيضاً مصدراً للهوية الثقافية العربية. وقد ساهمت الظروف السياسية والأمنية السائدة في عدد من الدول العربية بشكل كبير في تراجع المستوى المعيشي لسكان تلك الدول حيث أثرت سلباً على معدلات الاستثمار والإنتاج والتشغيل.

ويعني "تغير المناخ" تغيراً في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة.

والمنطقة العربية من أكثر مناطق العالم المهددة بمخاطر تغير المناخ، وتفاعلاتها المختلفة من ارتفاع في درجة الحرارة وتهديد للمناطق الساحلية وازدياد حدة الجفاف والتصحر وشح الموارد المائية وزيادة ملوحة المياه الجوفية وانتشار الأوبئة والآفات والأمراض على نحو غير مسبوق. وما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية وعرقلة لمسيرة التنمية المستدامة وخاصة تراجع الإنتاج الزراعي والغطاء النباتي، وفقدان التنوع البيولوجي، ونقص في تأمين المياه و الغذاء، وتهديد لاستثمارات اقتصادية حيوية في قطاعات مختلفة، وتداعيات على الصحة العامة بسبب تنامي تلوث الهواء وموجات الحرارة الشديدة واتساع نطاق الأمراض المعدية.

وتغير المناخ أصبح حقيقة في المنطقة العربية ويؤثر في حياة الأفراد وسبل معيشتهم. ويعمل تغير المناخ بمثابة مضاعف للتهديد من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم قابلية التضرر القائمة مع تداعيات بيئية واقتصادية وسياسية شديدة تمس ليس فقط الأمن الوطني والأمن الإقليمي ولكن الأمن الإنساني للمواطن العربي نفسه.

وتتعرض أجزاء مختلفة من المنطقة العربية بشكل منتظم للأخطار المرتبطة بالمناخ مثل الجفاف والعواصف الرملية وفيضانات السيول والأحداث المتطرفة في درجات الحرارة و حرائق الغابات و الأعاصير. وتقترب هذه الأخطار الطبيعية بقابلية عالية على التعرض والتضرر، وإن اختلفت من دولة لأخرى، نتيجة لعمليات التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي والتحضر السريع وغير المخطط في مناطق خطرة وعدم كفاءة أنظمة الإدارة وندرة الخيارات المعيشية للفقراء مع ضعف القدرة على المجابهة.

ومنذ بداية القرن 21 تشهد المنطقة ارتفاعا سنويا في درجات الحرارة، وأصبح الصيف أكثر حرارة وجفافا، وفي الوقت نفسه إنخفض هطول الأمطار، مما أدى إلى جفاف أكثر كثافة وأطول، لكن في نفس الوقت زادت شدة ومخاطر فيضانات السيول. أيضا زادت وتيرة وحدة العواصف الغبارية والرملية في جميع أنحاء المنطقة العربية وأصبحت طول العام وليس فقط في الأشهر المعتادة لها. كما أن الأعاصير المدارية أصبحت تشكل خطرا في المنطقة العربية.

وتتباين تأثيرات تغير المناخ ما بين أقاليم العالم، وداخل المنطقة العربية تتباين التأثيرات باختلاف المناطق، إلا أنه من المسلم به أن أكثر القطاعات تأثرا تلك التي تعتمد على المناخ. كما تختلف تأثيرات تغير المناخ ما بين الأجيال، والفئات العمرية، وفئات الدخل، والغني والفقير، والمهن والنوع الاجتماعي و فيما يلي شرح لطبيعة هذه التأثيرات.

### 1.1 المياه والزراعة والغذاء

المنطقة العربية هي المنطقة الأكثر ندرة في المياه على مستوى العالم. وتعتبر ندرة المياه قضية رئيسية في 19 من 22 دولة عربية، في حين يصيب التصحر وتدهور الأراضي 17 دولة، ويجعل الأراضي المحدودة الصالحة للزراعة معرضة لمزيد من الخطر، ولهذا فإن مخاطر الجفاف هي أحد العوامل الرئيسية في المنطقة، مع تأثير الناتج المحلي الإجمالي وخاصة الإنتاج الزراعي بشكل منتظم. وقد أصبح الجفاف الآن ظاهرة شائعة تتزايد وتيرتها وكثافتها ومدتها. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن ارتفاع درجات الحرارة يزيد من شدة الجفاف بسبب ما يؤدي إليه من زيادة حدة التبخر. ويؤدي الجفاف إلى تفاقم التصحر ، وتدهور الأراضي ، والفقير ، كما يؤدي إلى زيادة وتيرة وحدة العواصف الرملية والترابية . و تشهد المنطقة بالفعل الآن الآثار السلبية الشديدة على الأمن المائي والأمن الغذائي. وقد يفوق هذا التهديد الذي يشكله تغير المناخ في أهميته كل التهديدات الأخرى لتغير المناخ مجتمعة. ففي حين تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في المنطقة العربية حوالي 140 مليون هكتار، فإن إجمالي المساحة المزروعة عام 2012 حوالي 79.2 مليون هكتار وهو ما يعني أن 5.6% فقط من المساحة الكلية مزروعة. ويبلغ نصيب الفرد من



الأراضي الصالحة للزراعة 0.2 هكتار. وبالفعل فإن الغلة الزراعية حالياً أقل بكثير من المحتملة و هناك أدلة على أن مكاسب الإنتاجية آخذة في التباطؤ . ومن المتوقع أن تتقلب الغلة الزراعية ، وخاصة في المناطق البعلية، على نطاق أوسع مع مرور الوقت و تؤدي إلى انخفاض المتوسطات على المدى الطويل . وبعض التقديرات تشير إلى أن الناتج الزراعي في المنطقة العربية ككل ، قد ينخفض بنسبة 21 ٪ بحلول عام 2080 ، مع انخفاض قد يصل إلى 40 ٪ في أجزاء من شمال أفريقيا. ولن يتأثر الإنتاج الغذائي فقط ولكن كل الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي : توافر الغذاء، سهولة الوصول إليه، الاستقرار ، والاستخدام. وحاليا تستورد المنطقة 70٪ من احتياجاتها الغذائية بتكلفة متزايدة. وأعلى تسعة مستوردين للقمح في العالم من المنطقة العربية ومصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم. وما يزيد الأمر خطورة إن أهم الدول المصدرة للغذاء على مستوى العالم أصبحت تعاني من الجفاف وأي سياسات تتبعها للمجابهة ستؤثر على دول المنطقة العربية.

ولا يمكن منع الجفاف، لكن يمكن تعلم "العيش مع الجفاف". وهذا هو التحدي الحقيقي للمنطقة العربية، تحييد الجفاف وحل معادلة كيف يمكن مع كميات أقل من المياه والأرض ونظم بيئية هشة تحسين الأمن الغذائي وتوفير حياة كريمة صحية لائقة لسكان المنطقة العربية، من خلال اتخاذ وتنفيذ إجراءات أفضل للتعامل مع الجفاف وتحقيق درجة أعلى من الأمن المائي والأمن الغذائي. **2.1 البحار والمناطق الساحلية** تمتد سواحل المنطقة العربية على طول 37000 كم، وتعد البيئات الساحلية والبحرية فيها ذات حساسية لتأثيرات تغير المناخ، إذ تعاني معظم المناطق الساحلية بطبيعتها من أوضاع حرجة من حيث الخصائص المناخية والموارد المائية، مما يزيد من قابلية التأثر بمخاطر تغير المناخ وحدة التأثيرات وتسارع حدوثها. ومما يرفع من زيادة قابلية تأثر هذه المناطق، النمو الكبير في حجم وكثافة الأنشطة الاقتصادية والتنموية في المناطق الساحلية والبحرية، بالإضافة إلى تزايد أهمية الممرات المائية في المنطقة العربية لحركة الملاحة الدولية. ويؤدي تزايد الضغوط البيئية من الأنشطة البشرية، والتي بدورها تضعف مقاومة النظام البيئي الضيق المرونة أصلا للتغيرات الطبيعية والموسمية، إلى التقليل من مرونته وفرص تكيفه مع تأثيرات تغير المناخ ، كما أن وجود فجوة ملحوظة في القدرات المؤسسية والخبرات، وإن اختلفت من دولة لأخرى، يشكل تحدياً ويزيد من صعوبة عملية التكيف مع تغير المناخ في هذه البيئات.

ومن أهم الضغوط التي تعاني منها المناطق الساحلية العربية وتزيد من قابلية تأثرها بتغير المناخ وارتفاع منسوب البحر التلوث الناجم عن استخراج النفط وعمليات شحنه وصناعات البتروكيماويات ومنشآت تحلية

المياه والتلوث من المناطق المحاذية للشاطئ، إضافة إلى التوسع في المنشآت السياحية والجزر الاصطناعية، والصيد الجائر.

يترتب على الارتفاع في منسوب مياه البحر، غمر المناطق المنخفضة المأهولة والأراضي الرطبة والجزر المنخفضة في المناطق الساحلية وتراجع الشواطئ بفعل النحر والتعرية، مما يهدد بالخطر المنشآت الصناعية والمنتجات السياحية والعديد من المناطق المأهولة والبنى التحتية في المناطق الساحلية مثل الموانئ والمنشآت وخطوط الأنابيب ومحطاتها الساحلية والطرق، ومناطق الإرث الطبيعي والتاريخي والموارد الساحلية. كما أنه من المتوقع زيادة الضغوط على موارد المياه العذبة وإمداداتها بسبب تدهور مصادر المياه نتيجة التداخل بين مياه البحر والمياه الجوفية. فضلا عما يحدثه تغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة من تدهور في النظم الإيكولوجية وتقلبات وتراجع في صناعة صيد الأسماك والاستزراع السمكي.

### 3.1 الصناعة

يعد القطاع الصناعي من أشد القطاعات تأثيرا في البيئة وتأثرا بها من حيث إسهامه في استهلاك الطاقة وإصدار العديد من غازات الدفيئة، وخاصة الصناعات الاستخراجية كالنفط والغاز وبعض الصناعات التحويلية مثل صناعات الأسمت والحديد والصلب والألمنيوم والأسمدة وتفحيم الكوك والصناعات البتروكيمياوية والمذيبات وغيرها. وتتأثر الصناعة سلبا بالظواهر الناجمة عن تغير المناخ نتيجة للتغيرات التي تطرأ على إنتاجية الموارد من جهة و تغيرات الطلب على السلع والخدمات المنتجة من جهة أخرى، فانخفاض الإنتاج الزراعي نتيجة تغير المناخ، ينعكس سلبا على القطاع الصناعي ويقلل من إنتاج السلع الغذائية وتوافرها. كما أن التغيرات في توافر وتكلفة الأغذية والألياف والمياه والطاقة يمكن أن تؤثر تأثيرا بالغا في تنافسية واستمرارية الصناعات التحويلية، ونتيجة لذلك قد تضطر الصناعات المحلية أن تعمل بجزء من طاقتها وأن تستغني عن بعض العاملين فيها. وإلى جانب ذلك تسهم موجات الجفاف في تقليل كميات مياه السدود والخزانات، وتحدث نقصا في توليد الطاقة الكهرومائية التي تستخدم في مختلف المجالات والتي من بينها المجالات الصناعية.

كما أن لتغير المناخ تداعياته المهمة على التخطيط للاستثمارات في البنى التحتية اللازمة للصناعة، إذ يؤثر ارتفاع مستويات سطح البحر وارتفاعات درجات الحرارة وزيادة التعرض للفيضانات والعواصف على صلاحية الاستثمارات في المناطق الساحلية بسبب مخاطر الغمر، وتلويث الماء المالح للطبقات الساحلية الحاملة للمياه العذبة الجوفية وخاصة أثناء فترات الجفاف مما يؤثر في صلاحية الماء للاستخدام الصناعي. كما ستتأثر شبكات تصريف مياه المجاري والمصانع، والبنيات التحتية للمصانع القريبة من الشواطئ مثل

مصانع تحلية المياه وصناعات تعليب الأسماك ومنصات استخراج البترول وسط البحار، وأيضا ستتعرض منشآت الموانئ للغرق مما يعيق صادرات وواردات السلع والمنتجات الصناعية ومدخلاتها، إضافة إلى ذلك فإن تغير المناخ، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة أسعار التأمين أو إحجام شركات التأمين عن التأمين على المشروعات الصناعية في المناطق المعرضة للفيضانات والأعاصير أو التي سبق أن تعرضت لها، وهو ما يمكن أن يعوق مشاريع التنمية في المناطق المعرضة للمخاطر. كما أن مؤسسات التمويل ستحجم عن منح القروض والضمانات الائتمانية لهذه المشروعات، وهو ما يمكن أن يؤثر مستقبلا في توزيع مشاريع التنمية الصناعية في مختلف أنحاء المناطق.

#### 4.1 الطاقة

يعاني القطاع من جراء تغير المناخ من نقص الكهرباء المنتجة من المحطات المائية نتيجة لموجات الجفاف، وتزايد الطلب على الطاقة اللازمة لوحدات تحلية المياه. و نتيجة للارتفاع في درجات حرارة الجو سيتزايد الطلب على الكهرباء لنظم التبريد والتكييف. كما يمكن أن يتسبب ارتفاع مستوى سطح البحر في غرق منشآت إنتاج الطاقة، خاصة بالنسبة إلى المنصات البحرية لاستخراج النفط، ومحطات توليد الكهرباء في المناطق الساحلية أو محطات المحولات في المناطق المحتمل غرقها، كما قد تتعرض شبكات الكهرباء الوطنية أو شبكات الربط الكهربائي وخطوط نقل الغاز الطبيعي في المناطق المتضررة للتلف من جراء الأحداث المناخية المتطرفة.

#### 5.1 النقل

يعد قطاع النقل أكبر مسبب لتلوث الهواء في المدن ويتصف بقدم مركباته (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي) وعدم خضوع كثير منها للصيانة الدورية، كما يتصف بالاستعمال المحدود للنقل العام، وعدم كفاية تطبيق المواصفات والمعايير البيئية فيما يخص ترخيص وتسيير المركبات والحاجة لإدارة أفضل لحركة مرور المركبات.

ويعد القطاع من أهم القطاعات التي يجب التركيز عليها فيما يتعلق بإجراءات التخفيف خصوصا مع توافر مصادر الغاز الطبيعي التي يمكن استخدامها وقودا أنظف للمركبات إضافة إلى المبادرات المتعلقة بإنشاء نظم قطارات النقل السريع والأنفاق وتحسين مواصفات الوقود، إلا أن إمكانات تطبيق برامج تخفيف الانبعاثات والحد من الملوثات في القطاع يعتمد في المقام الأول على بناء مؤسسي قوي تشارك فيه جميع الأطراف المعنية من مستخدمي ومصنعي المركبات والقائمين على صيانتها وتشغيلها ومنتجي الوقود و



مخططي المدن والطرق. وفي الواقع تواجه برامج الحد من انبعاثات المركبات تحديات منها محدودية التمويل و عدم وجود سياسات ورؤى واضحة لتلك البرامج في كثير من الدول و القصور في الجانب التشريعي فيما يتعلق بتخفيض انبعاثات المركبات، إضافة إلى محدودية اهتمام متخذي القرار بشكل عام بالمشكلة البيئية التي يسببها قطاع النقل، فضلا عن قصور الوعي البيئي.

### 6.1 البناء والتشييد

من المتوقع أن تزيد تأثيرات تغير المناخ من وطأة الآثار الاقتصادية على هذا القطاع بسبب الخسائر التي قد تلحق بالتملكات والمنشآت والمرافق والبنية الأساسية، وأيضاً بسبب توقف مشاريع البناء والتشييد في المناطق المتضررة وضياع فرص العمل فيها. كما من المتوقع أن يكون لتأثيرات تغير المناخ تداعيات اجتماعية بسبب زحف وهجرة المواطنين من المناطق المتأثرة إلى مناطق أخرى، وسينتج من ذلك ضغوطا متزايدة على البيئة والموارد وعلى قطاع البناء والتشييد لتوفير حد أدنى من السكن والمستوى المعيشي المناسب مع توفير الخدمات الأساسية للفئات المتضررة والتي في الغالب تكون الأكثر فقراً وضعفاً.

### 7.1 السكان والمستوطنات البشرية

من المتوقع أن تؤدي تأثيرات تغير المناخ إلى مزيد من الضغوط على المواطن العربي وتندثر بظروف معيشية وخيمة. ويتفاقم الوضع نتيجة عدة عوامل، منها إن بعض الدول العربية لديها مراكز حضرية ضخمة مثقلة بالفقر المدقع، والمستوطنات العشوائية غير الرسمية الآخذة في النمو، والأحياء الفقيرة التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية. وعلى مدى المنطقة، يعيش نحو 18 % من السكان تحت خط الفقر الوطني لكل دولة. وبتأثر سكان المدن أيضا من جراء تغير المناخ وزيادة وتيرة الأحداث المناخية المتطرفة حيث تقع العديد من المستوطنات وليست فقط الفقيرة في مناطق عالية المخاطر وذات قابلية للتضرر من سيول الفيضانات، والانهيارات الأرضية، وغيرها. وتشير توقعات تغير المناخ إلى أن متوسط درجات الحرارة في جميع أنحاء المنطقة سيزيد بمقدار 3 درجات مئوية بحلول عام 2050، مع ارتفاع إضافي ب3 درجات مئوية في درجات الحرارة ليلا في المدن بسبب تأثير جزر الحرارة الحضرية. والمنطقة العربية حاليا هي بالفعل أكثر تأثرا من ارتفاع درجات الحرارة عن بقية العالم نظرا للإشعاع الشمسي العالي واتجاه التربة إلى امتصاص وتخزين الحرارة. هذا، جنبا إلى جنب مع تأثير جزر الحرارة وسوء نوعية الهواء في المدن، سوف يؤدي إلى درجات حرارة أكثر تطرفا.

وتزداد فيضانات السيول في المدن في أنحاء كثيرة في المنطقة بسبب الأسطح الأسمنتية التي لا تمتص الماء، وعدم كفاية و/أو إنسداد شبكات الصرف الصحي، وزيادة البناء في المناطق المنخفضة وفي مجاري

السيول. ويزيد تغير المناخ من هذا الخطر بسبب المزيد من الأحداث المتطرفة لهطول الأمطار الأكثر كثافة. وفي المدن، التي بها أنظمة مشتركة لمياه الصرف الصحي ومياه الأمطار، تؤدي فيضانات السيول إلى كوارث في الصحة العامة بسبب مياه الفيضانات الملوثة من جراء مياه الصرف الصحي. وكما سبق بيانه، يعيش 70% من سكان المنطقة العربية، على طول سواحلها البالغة 37,000 كم، في مناطق ساحلية منخفضة. وارتفاع مستوى سطح البحر يمكن أن يكون كارثي بالنسبة للعديد من المدن الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية، والمراكز الاقتصادية والصناعية والتجارية، بما في ذلك مرافق إنتاج النفط.

كما أن العديد من الدول العربية، لا سيما في المشرق الذي يستضيف حوالي 50% من اللاجئين المسجلين في العالم، تتعامل مع النزوح الداخلي ومن دول الجوار نتيجة الصراعات أو الكوارث الطبيعية أو التدهور البيئي. ومن المتوقع أن ينجم عن زحف وهجرة المواطنين من المناطق المتأثرة إلى مناطق أخرى داخل الدولة أو دول الجوار أو دول أخرى ضغوطا متزايدة على البيئة والموارد تزيد من تفاعل وتأثيرات تغير المناخ.

### 8.1 السياحة

قطاع السياحة بطبيعته حساس جدا لتغير المناخ ونقله، وللمناخ تأثير على موارد عديدة مهمة لتنمية السياحة مثل التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية وكمية المياه ونوعيتها. ويعتبر قطاع السياحة من القطاعات الأكثر استهلاكاً للمياه سواء لأغراض الشرب والصرف الصحي وغيره من الخدمات المرتبطة بأحواض السباحة والمساحات الخضراء وملاعب الجولف. وسيتأثر القطاع حتماً بشح موارد المياه، كما من المتوقع أن يكون هنالك شد وجذب مع القطاعات الأخرى المستخدمة للمياه ولا سيما المجتمعات المحلية والزراعة.

وسيكون، لزيادة متوسط درجات الحرارة القصوى وشدتها، وارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل وغمر المناطق الساحلية، وتأثر النظم الإيكولوجية للبيئة، بما في ذلك الشعب المرجانية، آثار سلبية خطيرة على قطاع السياحة، من حيث قصر أو تغير فترات موسم السياحة وأعداد السائحين وعائدات السياحة. ومن المتوقع أن ينخفض مؤشر الراحة السياحية في المنطقة العربية خلال العقود المقبلة والمصنف حالياً ما بين جيد إلى ممتاز إلى هامشي أو سلبي. ويتعين على الحكومات خصوصاً ذات الاقتصادات المعتمدة على السياحة بذل جهوداً جادة من أجل تطوير مجالات للسياحة أكثر استدامة وأقل حساسية لتغير المناخ.

### 9.1 الصحة

يعد تغير المناخ من المخاطر الكبرى التي تحدى بالصحة العامة، ويمكن أن يتسبب تغير المناخ في وقوع وفيات وأمراض بسبب الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ، مثل موجات الحر والفيضانات والجفاف. كما أن كثيرا من الأمراض الشائعة تبدي حساسية عالية إزاء تغير درجات الحرارة ونسبة تهطل الأمطار، مثل موجات الحر الصيفية وتزايد حدتها وحوث الوفيات، وانتشار الأمراض المرتبطة بنقص الماء وسوء الغذاء، وذلك فضلا عن امتداد الأمراض الوبائية إلى مناطق خارج نطاقاتها المعروفة.

إن الأمراض ذات الصلة بتغير المناخ تتزايد في المنطقة، وتحديدًا الملاريا، وأمراض القلب والأوعية الدموية، وسوء التغذية، والأمراض المنقولة عن طريق المياه. والتعرض للأمراض ذات الصلة بتغير المناخ واضح بين شريحة واسعة من السكان. والأكثر قابلية للتضرر هم النازحون داخليا أو من دول مجاورة، وذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض، وسكان المناطق المنخفضة، وسكان المخيمات والأحياء الفقيرة، وأولئك الذين يعملون في مهن محددة، مثل العمال الذين يعملون في مهن شاقة تحت وطئة الهواء الطلق المتطرف.

ومن المتوقع أن يزيد تغير المناخ من الأعباء الملقة على القطاع الصحي. خصوصا وإن المشاكل الصحية التي نتفاهم من جراء تأثيرات تغير المناخ لم يتم تعيينها بشكل صحيح بسبب ندرة البحوث الصحية القائمة على الأدلة ذات الصلة بتغير المناخ. ويمكن تلافي الكثير من المخاطر الصحية بفضل البرامج والتدخلات الصحية السليمة. ويمكن أن تسهم الإجراءات المشتركة التي تتخذ من أجل تعزيز المقومات الأساسية للنظم الصحية وتشجيع خيارات التنمية الصحية في تعزيز الصحة العامة والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ.

### 10.1 النوع الاجتماعي

يشكل تغير المناخ تهديدا حقيقيا لإنجاز أهداف أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 بما في ذلك الهدف 5 "تحقيق المساواة بين النوع الاجتماعي وتمكين كل النساء والفتيات"، لأنه يهدد بتعميق عدم المساواة في النوع الاجتماعي وتفاقم الفقر. فتأثيرات تغير المناخ ليست محايدة بين النوع الاجتماعي، فهي متباينة على كل من الرجال والنساء. فعدم المساواة بين النوع الاجتماعي، والتي لا تزال قائمة في مختلف مجالات الحياة في مختلف البلدان العربية، تزيد من قابلية تضرر النساء من مخاطر تغير المناخ وتحد من قدرتهن على التكيف، الذي بدوره يؤدي إلى مزيد من عدم المساواة بين النساء والرجال.

و ترجع زيادة قابلية تضرر النساء عن الرجال من مخاطر تغير المناخ لثلاثة أسباب، وهي عدم المساواة من حيث الوصول إلى الموارد ، تدني الفرص القائمة لتحسين سبل العيش الحالية وتطوير سبل العيش البديلة، والبعد عن المشاركة في صنع القرار.

وأفقر الفئات الاجتماعية الاقتصادية عادة ما تكون الأكثر تضررا والأقل قدرة على التكيف. وحيث أن المرأة أكثر قابلية للفقر من الرجل فهي تشكل النسبة الكبيرة من هذه الفئات. ويظهر ذلك بشكل واضح في المناطق الريفية في البلدان العربية، حيث تشكل المرأة جزءا كبيرا من قوة العمل بما نسبته 40% في المتوسط، وتتقاضى أجرا محدودا أو لا تكسب أي أجر مقابل عملها، وليس لديها رعاية صحية أو حماية اجتماعية، وغالبا ما تعمل في المحاصيل الزراعية والمواد الخطرة ، و في معظم الأحيان المعايير الاجتماعية والثقافية في غير صالح المرأة، وخاصة النساء الفقيرات، وبالتالي تكثف من قابلية تعرضهن لتأثيرات تغير المناخ، ونتيجة لذلك، تكون قدرتهن على التكيف أقل من الرجال. ويكون لذلك تأثيره الوخيم على النساء والأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. وينطبق الحال أيضا على وضع النساء في مجتمعات حرفة الصيد حيث تتدهور مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية بفعل تغير المناخ، وكذلك الحال في مجتمعات حرفة الرعي. ومما يزيد الأمر سوءا أن الرجال هم عادة أول من يهاجر، وتبقى النساء في المجتمعات المتأثرة بفعل تغير المناخ ويتحملن عبء واجبات الرجال، بالإضافة إلى عبء العمل الثقيل الذي يقمن به بالفعل.

النساء في المدن غالبا ما يعانون بشكل غير متناسب أيضا، وليس فقط لأنهن، في المتوسط، أكثر فقرا من الرجال ، ولكن في كثير من الأحيان أيضا لأنهن واجهن صعوبة أكبر في الوصول إلى الموارد والخدمات مع غياب المشاركة في صنع القرار. في نفس الوقت العديد منهن أجبرتهن الظروف والفقر على العيش في الأحياء الفقيرة والعشوائيات التي غالبا ما يتم بناؤها على الأراضي الهامشية أو الخطيرة التي لا تعتبر مناسبة لمبان سكنية دائمة، مثل المنحدرات والسهول الفيضية أو المناطق الصناعية باستخدام أساليب بناء غير سليمة، ويؤدي عدم توافر البنى التحتية أو كفايتها إلى مزيد من التدهور. هؤلاء السكان، ونسبة كبيرة منهم من النساء المعيلة، هن الأكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ، من الأمطار الغزيرة وفيضانات السيول والانهيئات الأرضية، وما ينجم عن ذلك من مخاطر صحية يتحملنها. وكما هو الحال في المجتمعات الريفية، في المدن أيضا بسبب ضيق الحال وسوء الأحوال بفعل تغير المناخ يهاجر الرجال، وتبقى النساء ويتحملن عبء واجبات الرجال، بالإضافة إلى عبء العمل الثقيل الذي يقمن به بالفعل.

السياحة صناعة كثيفة العمالة. ومخاطر تغير المناخ التي يتعرض لها قطاع السياحة لها تأثيرات بالغة على النساء سواء نوات التعليم المتدني أو المتوسط أو العالي. فالنساء هن في أغلب الأحيان المسؤولات عن إنتاج الحرف يدوية الصنع، التي يبيعونها في الأسواق المحلية. وتعمل المرأة في معظم الأحوال في المنزل أو في نطاق ضيق، في مؤسسات مرنة تعتمد على العمالة الأسرية. كما تعمل النساء في قطاع الفنادق، والمطاعم، وخدمات المؤتمرات، و تنحصر معظم عمالة النساء في وظائف الدعم ذات المستوى المنخفض، وإن كان للمرأة المتعلمة تمثيل أفضل في الوظائف الإدارية العليا. وارتفاع درجات الحرارة وشدة الأحداث المناخية المتطرفة التي تؤثر سلبا على أعداد السائحين يكون لها تأثيرا سلبيا مباشرا على الدخل وعلى عمل المرأة وعلى مستوى معيشة الأسر.

هناك اختلافات كبيرة بين متطلبات النقل للنساء والرجال . ضمن مجموعة النساء هناك فروق مهمة للغاية تعتمد على الدخل، والعمر، والأسرة، ومسؤوليات رعاية الأطفال والشيوخ، والوضع الوظيفي، والموقع، والطبقة، والتعليم، ألخ... وتحد خيارات النقل الفقيرة من الحصول على فرص العمل والوصول لشبكات الدعم الاجتماعي والرعاية الصحية، والمرافق الترفيهية والرياضية، وتقيد كل من جودة الحياة و فرص الحياة. ويزيد تغير المناخ من المخاطر الصحية المرتبطة بالانتظار لفترات طويلة في الطقس العاصف، وخاصة للنساء المسنات، كما يزيد من مشاكل الجهاز التنفسي الناجمة عن التلوث المروري وسوء نوعية الهواء.

و يؤثر تغير المناخ على الصحة مباشرة بسبب الإصابة بالسكتات الدماغية من الحرارة وشدة الحرارة والظواهر ذات الصلة، وسقوط قتلى ومصابين في الأحداث المناخية المتطرفة، وبشكل غير مباشر من خلال سوء التغذية بسبب نقص الغذاء و عدم توافره نتيجة للجفاف وشح المياه، والأمراض المعدية المرتبطة بتغير المناخ. ويتوقف مدى تأثير تغير المناخ على الصحة على العمر والطبقة الاجتماعية والاقتصادية والمهن والنوع الاجتماعي، حيث يضع الفئات الضعيفة من السكان ، وخاصة في الريف الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية في معيشتهم وغذائهم في خطر متزايد. ويكون تأثر النساء الأشد ولديهن أعلى قابلية للتضرر من سوء التغذية والأمراض المعدية. فبجانب ما يتحملنه من عبئ ومشقة مع الفقر ، فعليهن تقع أيضا مسؤولية رعاية الأطفال والشيوخ في مرضهم مع ندرة وضعف الإمكانيات. وبالمثل فإن سكان العشوائيات الذين يعيشون تحت ظروف غير صحية، مع الحد الأدنى من الخدمات والبنية التحتية الأساسية، يؤدي تغير المناخ إلى زيادة حجم المخاطر الصحية التي تواجههم، وأيضا تكون النساء الأكثر تضررا. خاصة وأن النساء الفقيرات، بصفة عامة، تعاني أكثر من نقص التغذية وفقير الدم حتى مع زيادة الوزن أو السمنة. وبينما هناك بعض الجهود لمجابهة تأثيرات تغير المناخ في بعض القطاعات، لا توجد

جهود واضحة للتعامل مع التأثيرات المختلفة المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ على الصحة، ناهيك عنها من منظور النوع الاجتماعي.

## ثانياً إجراءات الحد من مخاطر تغير المناخ وتداعياتها في الإطارين الدولي والإقليمي العربي

إنجاز الهدف 13 من أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 لن يبدأ من فراغ، فهناك إجراءات قائمة للحد من مخاطر تغير المناخ وتداعياتها في الإطارين الدولي والإقليمي العربي يمكن الاستفادة بما يتيح كل منهما من امكانات وآليات لإنجاز الهدف 13.

### 1.2 إجراءات الحد من مخاطر تغير المناخ وتداعياتها في الإطار الدولي

#### أ- إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

بدأت الاستجابة السياسية الدولية لتغير المناخ من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي بدأ التوقيع عليها عام 1992 ضمن فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ( ريو دي جانيرو 1992)، ودخلت حيز النفاذ في 21 مارس 1994. ويبلغ عدد الدول الأطراف بالإتفاقية 196 دولة. والهدف النهائي لهذه الاتفاقية، ولأي صكوك قانونية متصلة بها قد يعتمدها مؤتمر الأطراف، هو الوصول وفقاً لأحكام الاتفاقية ذات الصلة، إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي، وأن يتم بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدماً في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام.

وتستند الإتفاقية إلى مبدأ 7 من إعلان ريو حول البيئة والتنمية بشأن المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، و قدرات كل منها . والذي بناء عليه، ينبغي أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو الأطراف مكان الصدارة في مكافحة تغير المناخ والتأثيرات الضارة المترتبة عليه، وأن تقوم بتوفير موارد مالية جديدة وإضافية ويمكن التنبؤ بها لتغطية التكاليف الكاملة المنفق عليها التي تتكبدها البلدان النامية الأطراف في الامتثال لالتزاماتها بموجب الفقرة 1 من المادة 12، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وكذا في تغطية تكاليف التكيف مع التأثيرات الضارة لتغير المناخ. وتولي الإتفاقية إهتمامها، من جراء الضرر من تغير المناخ أو من أثر تنفيذ تدابير الإستجابة لتغير المناخ، للبلدان الجزرية الصغيرة، والبلدان ذات المناطق الساحلية المنخفضة، والبلدان ذات المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق المحرجة والمناطق المعرضة لتدهور الأحراج، والبلدان



ذات المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية، والبلدان ذات المناطق المعرضة للجفاف والتصحر، والبلدان التي يعتمد اقتصادها اعتماداً كبيراً على الدخل الناشئ عن إنتاج وتجهيز وتصدير و/أو استهلاك أنواع من الوقود الأحفوري والمنتجات كثيفة الطاقة المرتبطة به، و وينطبق ذلك على الدول العربية كافة.

اتفقت الأطراف في الاتفاقية على عدد من الالتزامات للتصدي لتغير المناخ. إذ يجب على جميع الأطراف أن تعد وبصفة دورية تقريراً يسمى "البلاغ الوطني". وهذه البلاغات الوطنية يجب أن تحتوي على معلومات عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في ذلك الطرف وأن تصف الخطوات التي اتخذها وما يعتزم اتخاذه من خطوات لتنفيذ الاتفاقية وما يتم تنفيذه من برامج وتدابير وطنية للتحكم في انبعاثات غازات الانحباس الحراري والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ.

وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.

وفي ديسمبر 1997، وافق مؤتمر الأطراف 3 في كيوتو، اليابان، على بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية، الذي يحدد أهدافاً وجدولاً زمنية متفاوتة من بلد إلى بلد للحد من الانبعاثات في البلدان الصناعية وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى الاقتصاد الحر بمعدل 5% أقل من مستويات 1990 وذلك في فترة الإلتزام الأولى 2008-2012. وقد دخل بروتوكول كيوتو حيز النفاذ في 16 فبراير 2005 عندما صادقت عليه عدد كاف من البلدان الصناعية تشتمل على 55 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في تلك الفئة من البلدان في عام 1990. ولديه الآن 192 طرف. ولمساعدة البلدان الصناعية في تحقيق أهدافها الملزمة، وتشجيعاً للتنمية المستدامة في البلدان النامية، اعتمد بروتوكول كيوتو ثلاث آليات مبتكرة، هي آلية التنمية النظيفة، والتنفيذ المشترك، والاتجار بالانبعاثات. ودعماً لتنفيذ هذه الآليات، وتشجيعاً لامتثال الأطراف المدرجة في المرفق الأول للأهداف المتعلقة بالانبعاثات، عزز بروتوكول كيوتو إجراءات الإبلاغ والاستعراض الخاصة بالاتفاقية وأوجد نظاماً لقواعد بيانات إلكترونية، تسمى "السجلات الوطنية"، لرصد المعاملات بموجب آلية كيوتو. وأنشأ أيضاً لجنة للإمتثال، لديها سلطة تحديد وتطبيق عواقب عدم الامتثال.

وفي مؤتمر الأطراف العامل بوصفه الاجتماع الأول للأطراف في بروتوكول كيوتو والذي عقد في مونتريال كندا عام 2005، تم وفقاً للمادة 3.9 من البروتوكول، والتي كلفت بالنظر في إلتزامات الأطراف في المرفق الأول قبل سبع سنوات على الأقل من نهاية أول فترة إلتزام، تشكيل الفريق العامل المخصص

المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو لتولي هذه المهمة.

وفي ديسمبر 2007، اعتمد مؤتمر الأطراف 13 في بالي/ إندونيسيا، خطة عمل بالي بشأن القضايا طويلة الأجل، التي تشمل التخفيف والتكيف والتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات و رؤية مشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل. وأنشأ الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل لتولي هذه المهمة. وفي مؤتمر الأطراف 15 في كوبنهاجن/ الدنمرك ديسمبر 2009، أكد إتفاق كوبنهاجن على إتزام الدول المتقدمة بتقديم موارد مالية مستدامة وكافية ويمكن التنبؤ بها والتكنولوجيا وبناء القدرات لدعم تنفيذ إجراءات التكيف في البلدان النامية.

وفي مؤتمر الأطراف 16 في كانكون/ المكسيك ديسمبر 2010، تم تمديد ولاية الفريقين، وإنشاء عدة مؤسسات وآليات منها إطار كانكون للتكيف، ولجنة التكيف، وآلية التكنولوجيا، والصندوق الأخضر للمناخ، وأعلنت الدول المتقدمة تخصيصها مبلغ 100 مليار دولار سنويا بدءا من عام 2020 لتمويل أنشطة التخفيف في الدول النامية.

وفي مؤتمر الأطراف 17 في دربان/ جنوب إفريقيا في نوفمبر/ ديسمبر 2011، تم الاتفاق على إنشاء فترة إتزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو بداية عام 2013، وإنشاء الفريق العامل المخصص بشأن منهاج عمل ديربان لتعزيز العمل لبدء عملية تطوير بروتوكول/ صك قانوني آخر أو النتائج المتفق عليها ولها القوة القانونية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تطبق على جميع الأطراف، على أن يبدأ عمله في النصف الأول من عام 2012 وأن يكمل عمله في موعد لا يتجاوز عام 2015، من أجل اعتماد هذا البروتوكول، أو الصك القانوني أو النتائج المتفق عليها ولها القوة القانونية في الدورة 21 لمؤتمر الأطراف وأن يدخل حيز التنفيذ وينفذ من عام 2020. كما كلف الفريق العامل ببحث الخيارات لمجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تسد فجوة الطموح بهدف ضمان أعلى الجهود الممكنة للتخفيف من جميع الأطراف لما قبل عام 2020 بتحقيق هدف عدم تجاوز ارتفاع درجات الحرارة 2 درجة مئوية.

وفي مؤتمر الأطراف 18 في الدوحة/ قطر تم إنشاء فترة الإلتزام الثانية (2013-2020) في إطار بروتوكول كيوتو، وإن كانت بنفس أهداف فترة الإلتزام الأولى، وإنهاء عمل كل من الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو والفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل.



وفي مؤتمر الأطراف 19 في وارسو/ بولندا في نوفمبر 2013 تم متابعة أعمال الفريق العامل المخصص بشأن منهاج عمل ديربان ودعوة الأطراف لبدء أو تكثيف الاستعدادات الوطنية بشأن بيان الأطراف كافة متقدمة ونامية المساهمات المعترمة المقررة لخفض الانبعاثات على الصعيد الوطني بدءًا من عام 2020. كما اعتمد إنشاء آلية وارسو العالمية للخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ .

وفي مؤتمر الأطراف 20 في ليما/ بيرو في ديسمبر 2014 تم التركيز على نتائج أعمال الفريق العامل المخصص بشأن منهاج عمل ديربان للمضي قدما باتجاه اتفاق يشمل جميع الأطراف في مؤتمر الأطراف 21 في باريس في عام 2015، وتقديم الأطراف في أقرب وقت ممكن في عام 2015 المساهمات المعترمة المقررة لخفض الانبعاثات على الصعيد الوطني ، وأيضا بشأن تعزيز طموح التخفيف لعام 2020. كما اعتمد المؤتمر برنامج عمل ليما بشأن النوع الاجتماعي الذي يستهدف تعزيز التوازن وتحقيق سياسة مناخ مستجيبة للنوع الاجتماعي، ومشاركة فعالة للمرأة في الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، وفي أنشطة الاتفاقية، وفي تشكيل وفود الأطراف في الاجتماعات.

عقد الفريق العامل المخصص بشأن منهاج عمل ديربان عدة اجتمعات خلال عام 2015 لاستكمال التفاوض بشأن مسار تطوير بروتوكول، صك قانوني آخر أو النتائج المتفق عليها ولها القوة القانونية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تطبق على جميع الأطراف، وأيضا بشأن مسار تعزيز طموح التخفيف لعام 2020 آخرها في بون في الفترة 19- 23 أكتوبر 2015 ، ولم يتم الإتفاق على أي نص تفاوضي وسيستكمل التفاوض خلال مؤتمر الأطراف 21 في باريس خلال الفترة 30 نوفمبر إلى 11 ديسمبر 2015.

ويمكن إيجاز الموقف التفاوضي العربي بشأن الإتفاق الجديد المتوقع توقيعه نهاية عام 2015 بأنه يجب أن لا يتم إعادة كتابة الاتفاقية، وإنما يجب أن يكون في إطارها وملحقاتها بما تشمله من أحكام ومبادئ وأهمها الإنصاف والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة والقدرات متفاوتة، والالتزام بالمسؤولية التاريخية للدول المتقدمة عن الانبعاثات، وحق الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة. وأن يجسد الاتفاق الجديد بشكل واضح مسألة التباين في الأعباء ما بين الدول النامية والمتقدمة من حيث المساهمات المعترمة المقررة لخفض الانبعاثات، وأن تتعهد الأطراف من الدول المتقدمة بأهداف مقدرة كليا للحد من الانبعاثات والتي تكون قابلة للمقارنة والتحقق والتنفيذ. كما أنه من الضروري أن يحقق الاتفاق الجديد توازنا بين عناصره الأساسية من التكيف، والتخفيف، والتمويل، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وأن يتضمن إلتزامات واضحة على الدول المتقدمة وفق ما نصت عليه الإتفاقية من توفير تمويل إضافي وكافي ويمكن التنبؤ به

ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لمساعدة الدول النامية في تصديها للتحديات التي يفرضها تغير المناخ والحد من تأثيراته السلبية. وأن يشمل آلية للخسائر والأضرار، وآلية للتعامل مع الآثار السلبية لتدابير الاستجابة. وأن يفعل الصناديق التمويلية للاتفاقية وبصفة خاصة الصندوق الأخضر للمناخ وأن يكون نشاطه مناصفة بين التخفيف والتكيف على نحو ما تم إعلانه.

ويجري تنسيق عربي جيد لمفاوضات تغير المناخ، يتم في إطار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وتعد اجتماعات دورية في هذا الشأن، تعرض نتائجها على المجلس الوزاري لاعتمادها، كما يستمر التنسيق العربي وتعد اجتماعات دورية على هامش اجتماعات الاتفاقية. ولا بد من التنويه بأن هنالك دراسات تم إعدادها حول تطور الموقف التفاوضي العربي.

وتجدر الإشارة أن كل من الكويت وعمان وقطر قدمت البلاغ الأول، وقدمت كل من الجزائر، والبحرين، والقمر، وجيبوتي، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، والسعودية، والسودان، وتونس، والإمارات، واليمن البلاغين الأول والثاني. كما قدمت كل من الأردن وموريتانيا البلاغ الثالث. وقدمت كل من لبنان وتونس تقرير المتابعة كل سنتين: تحديثاً للمعلومات الواردة في البلاغات بشأن قوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية وإجراءات التخفيف والمعوقات والثغرات. كما لا بد من التنويه إلى أن كل من جيبوتي، الإمارات، عمان، الجزائر، الأردن، موريتانيا، لبنان، القمر، تونس، والمغرب قدمت مساهمات خفض الانبعاثات المعترمة المقررة على الصعيد الوطني بدءاً من عام 2020.

وهناك عدة تنظيمات دولية مهتمة بالعلاقة بين النوع الاجتماعي والمناخ، وبعضها يعمل في المنطقة العربية، من أهمها الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة والتحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ.

#### ب- الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التي تم اعتمادها من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1999 هي استكمال لتجربة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (1990-1999)، الذي أطلقته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1989. وتجسد الإستراتيجية الدولية المبادئ التي أكدت على عدد من الوثائق الرئيسية التي تم اعتمادها خلال العقد، بما في ذلك، على وجه الخصوص، إستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً: مبادئ توجيهية للوقاية من الكوارث الطبيعية والتأهب لها والتخفيف من حدتها وخطة عملها، ووثيقة "عالم أكثر أمناً في القرن الـ 21: الحد من الكوارث ومخاطرها". وتعكس الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث تحولا كبيرا من التركيز التقليدي على الاستجابة للكوارث للحد من مخاطر الكوارث، وتهدف في الواقع إلى تعزيز "ثقافة الوقاية". واعتمد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالحد من الكوارث الذي عقد في

مدينة كوبي، مقاطعة هيوغو، اليابان في الفترة من 18 إلى 22 يناير 2005 ، "إطار عمل هيوغو للفترة 2005 - 2015" بهدف بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، للحد بشكل كبير من الخسائر الناجمة عن الكوارث في الأرواح والممتلكات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المحلية والبلدان . ويستهدف إطار العمل تعزيز الإدماج الفعال لاعتبارات مخاطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة والتخطيط، واستحداث وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات التي يمكنها أن تسهم على نحو منظم في بناء القدرة على مجابهة المخاطر، والإدراج المنتظم لنهج الحد من المخاطر في تصميم وتنفيذ برامج الإستعداد للطوارئ والتصدي لها والتعافي منها. وتشمل أولويات العمل ضمان اعتبار الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية قائمة على قاعدة مؤسسية صلبة للتنفيذ، وتحديد مخاطر الكوارث وتقييمها ورصدها وتعزيز الإنذار المبكر، والاستفادة من المعارف والابتكارات والتعليم لبناء ثقافة للسلامة والقدرة على مواجهة الكوارث على جميع المستويات، والحد من عوامل الخطر الأساسية، وتعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية على جميع المستويات. فضلا عن أربعة موضوعات تقاطعية هي منهجية للتعامل مع الأخطار المتعددة، ومنظور النوع الاجتماعي، والمشاركة الطوعية والمجتمعية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. على أن يتم التنفيذ والمتابعة من قبل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية بالتعاون مع المجتمع المدني وأصحاب المصالح وشركاء الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

وقد تابع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تنفيذ إطار عمل هيوغو، وخاصة من خلال مكاتبه الإقليمية في أقاليم العالم ومنها المكتب الإقليمي للدول العربية ومقره في القاهرة، لبناء قدرة الدول والأمم للحد من مخاطر الكوارث. وعقدت منتديات دولية كل عامين لاستعراض التقدم المحرز في التنفيذ على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية من خلال التقارير المقدمة من الدول والمنظمات والمحليات والمجتمع الدولي بما في ذلك العديد من الدول العربية. و قد عقد في المنطقة العربية مؤتمرات، المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية في مدينة العقبة/ الأردن في الفترة 19 - 21 مارس 2013، والمؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية في مدينة شرم الشيخ / مصر في الفترة 14 - 16 سبتمبر 2014.

و قدمت ١٧ دولة عربية تقارير وطنية عن سير تنفيذ إطار عمل هيوغو وهي الجزائر والبحرين والقمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب وموريتانيا وفلسطين وتونس والسودان وسورية وقطر والإمارات واليمن، كما أنشأت تلك الدول منظومة وطنية للحد من مخاطر الكوارث. وإن كانت هذه الدول حققت الإلتزام المؤسسي لضمان الحد من مخاطر الكوارث كأحد الأولويات الوطنية والمحلية إلا إن

الإنجازات لم تكن كبيرة ولا شاملة وتفاوتت من دولة لأخرى تبعاً لتوافر الإمكانيات والقدرات. ومع ذلك هناك قصص نجاح مميزة في عدد من الدول العربية.

اعتمد المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث الذي عقد في مدينة سنديا باليابان في الفترة 15 - 18 مارس 2015 "إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015 - 2030". ويعد هذا الإطار نتاجاً للمشاورات التي جرت بين أصحاب المصلحة منذ مارس 2012 وكذلك للمفاوضات التي تمت بين الحكومات منذ يوليو 2014 وحتى مارس 2015.

يمثل إطار سنديا 2015 - 2030 الإطار البديل لإطار عمل هيوغو، ويهدف إلى تحقيق النتيجة التالية خلال الخمسة عشر عاماً القادمة " الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل المعيشة والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان".

ويتطلب تحقيق النتيجة المتوقعة، العمل على تحقيق هدف منع نشوء مخاطر الكوارث والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتعليمية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار وقابلية التضرر في وجه الكوارث والحد منها، وتعزيز الاستعداد للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزيز القدرة على مواجهتها.

وتجدر الإشارة إلى إنه تم توسيع نطاق الحد من مخاطر الكوارث بشكل كبير ليشمل بجانب التركيز على مخاطر الكوارث المحدودة والكبيرة، المتكررة وغير المتكررة، المفاجئة والبطيئة الظهور الناجمة عن الأخطار الطبيعية، كذلك الأخطار التي من صنع الانسان وما يتعلق بها من مخاطر وأخطار بيئية وتكنولوجية وبيولوجية. وأخذاً في الاعتبار الخبرة المكتسبة من تنفيذ إطار عمل هيوغو، وسعيًا إلى تحقيق النتيجة والهدف المنشودين، تم اعتماد أربع أولويات ينبغي للدول أخذها بعين الاعتبار على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي داخل كل قطاع وفي جميع القطاعات، وهي فهم مخاطر الكوارث، تعزيز سبل إدارة مخاطر الكوارث من أجل تحسين التصدي لها، الإستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التحمل، تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي للكوارث بفعالية، و "إعادة البناء على نحو أفضل" في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار.

ولتقييم التقدم العالمي المحرز نحو تحقيق النتيجة المنشودة والهدف المتوخى من إطار عمل سنديا، حددت سبع غايات عالمية، الحد بدرجة كبيرة من الوفيات الناجمة عن الكوارث على الصعيد العالمي بحلول عام 2030 بهدف خفض متوسط الوفيات الناجمة عن الكوارث على مستوى العالم لكل 100000 فرد في العقد

2020 - 2030 مقارنة بالفترة 2005 - 2015، الحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص المتضررين على الصعيد العالمي بحلول عام 2030 بهدف خفض الرقم المتوسط على مستوى العالم لكل 100000 فرد في العقد 2020 - 2030 مقارنة بالفترة 2005 - 2015، خفض الخسائر الاقتصادية الناجمة مباشرة عن الكوارث قياسا على الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2030، الحد بدرجة كبيرة مما تلحقه الكوارث من أضرار بالبنية التحتية الحيوية وما تسببه من تعطيل للخدمات الأساسية ومن بينها المرافق الصحية والتعليمية بطرق منها تنمية قدرتها على الصمود في وجه الكوارث بحلول عام 2030، الزيادة بدرجة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام 2020، الزيادة بدرجة كبيرة في تعزيز التعاون الدولي مع البلدان النامية من خلال إيجاد الدعم الكافي والمستدام لتكملة أعمالها الوطنية المنجزة في سبيل تنفيذ هذا الإطار بحلول عام 2030، الزيادة بدرجة كبيرة في ما هو متوافر من نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة ومن المعلومات والتقييمات عن مخاطر الكوارث وفي إمكانية استفادة الناس بها بحلول عام 2030 .

ويؤكد إطار عمل سندي أن المسؤولية الأساسية واقعة على الدول في اتقاء مخاطر الكوارث والحد منها، كما يؤكد على الدور الهام ومشاركة جميع المؤسسات المجتمعية وجميع المؤسسات الكائنة بالدولة. كذلك يشير إلى تفاوت قدرات البلدان النامية، والصلة القائمة بين مستوى الدعم المقدم لها ومدى قدرتها على تعزيز تنفيذ هذا الإطار واحتياجها إلى أن تزود بشكل أفضل بوسائل التنفيذ، بما في ذلك تزويدها بموارد كافية ومستدامة وفي الوقت المناسب، من خلال التعاون الدولي والشراكات العالمية المقامة من أجل التنمية، والدعم الدولي المتواصل، تعزيزا لجهودها الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث. ويتولى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث مهمة متابعة التنفيذ والمراجعة . وجاري اتخاذه الإجراءات لبدء التنفيذ من خلال مكاتبه الإقليمية، ومنها المكتب الإقليمي للدول العربية ، إعتبارا من بداية 2016 .

## 2.2 إجراءات الحد من مخاطر تغير المناخ وتداعياتها في الإطار الإقليمي العربي

### أ- خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ

اعتمد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته 24 في ديسمبر 2012 "خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ" باعتبارها المرجعية الأساسية لتنفيذ برامج وأنشطة التكيف والتخفيف في المنطقة العربية. وتجدر الإشارة أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وضعت مشروع المسودة الأولية لخطة العمل في مايو 2008، وعقدت اجتماعات تشاورية خلال الفترة 2009 - 2012 مع الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية ذات الصلة للتنسيق والتشاور بشأنها.



وتستند خطة العمل بالأساس على الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي لعام 2007 الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته 19 ، والبيان الوزاري العربي بشأن مفاوضات تغير المناخ الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته 21 في نوفمبر 2009 و الذي يتضمن الرؤى العربية بشأن مطالبة الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها الدولية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو من حيث توفير التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، والتقرير التقييمي الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وغير ذلك من نتائج الاجتماعات والتقارير العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

وتهدف خطة العمل إلى تعزيز قدرات الدول العربية لاتخاذ التدابير الملائمة للتعامل مع قضايا تغير المناخ على نحو يقلل من منعكساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبما ينسجم ومتطلبات التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، وذلك من خلال الاستعداد لمجابهة تأثيرات تغير المناخ من خلال برامج التكيف، والإسهام الطوعي في التخفيف من مخاطر تغير المناخ والمشاركة في الجهود الدولية لخفض الانبعاثات في إطار آليات الاتفاقية على أن يرتبط حجمه ومداه بما توفره الدول المتقدمة من الدعم اللازم من تمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، و المحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية وتأمين عدم تضرر المستوى المعيشي للمواطن العربي بتأثيرات تغير المناخ، وتعزيز وتيرة التنمية المستدامة في الدول العربية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز وبناء القدرات المؤسساتية الوطنية والإقليمية للتعامل مع قضايا تغير المناخ ومجابهة الكوارث، وتوفير الظروف المواتية لحفز التعاون الإقليمي والدولي اللازم لمساندة البرامج الوطنية. وتركز خطة العمل على برامج التكيف، وأعطيت الأولوية الأولى انطلاقاً من جملة عوامل موضوعية، فلا بديل في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين عن التكيف مع تغير المناخ، فضلا عن ظروف البيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، إضافة إلى الأثر الفعال لإجراءات التكيف في إنقاذ الأرواح والحد من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. وفي الوقت الذي تركز فيه خطة العمل على إجراءات التكيف، فإنها شملت على برامج طوعية للتخفيف في القطاعات ذات الصلة رغم المعرفة المسبقة بمحدودية أثر إجراءات التخفيف في المنطقة العربية في الحد من الاحترار العالمي، وتم التركيز على تحسين البيئة المعيشية وتنمية الغطاء النباتي - مراعي وغابات - كإجراءات رئيسة في برامج التخفيف إضافة إلى إجراءات مزدوجة الأغراض تسهم في الجهد الدولي لخفض الانبعاثات وتحقيق منافع على الصعيد الإقليمي العربي.

تركز عناصر خطة التكيف على التقييم المتكامل لقابلية التضرر وفهم طبيعته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية على القطاعات المختلفة، والحد من مخاطر الكوارث المناخية، والتميز بين نموذجين من التكيف أولهما التكيف الذي يرمي إلى تحسين البنية الأساسية التي من شأنها زيادة القدرة على التكيف وبالتالي توفير فرص نجاح إجراءات التكيف، والثانية تتعلق بإجراءات التكيف الموجهة مباشرة للمساعدة في الحد من الأضرار أو تفاديها، وبناء القدرات. و تغطي برامج التكيف عددا من القطاعات: المناخ، المياه والأراضي والتنوع الحيوي، الزراعة والغابات، التنوع الاقتصادي، التشييد والبناء، السياحة، السكان والمستوطنات البشرية، الصحة العامة، والبحار والمناطق الساحلية، مع جملة من الأنشطة تحت كل منها.

تركز عناصر خطة التخفيف على حصر وتقييم انبعاثات غازات الدفيئة ومعدلات تطورها في القطاعات المختلفة، وتقييم خيارات التخفيف في القطاعات المختلفة، على أن تكون الأهداف في إطار تنموي شامل، وأن تتمتع بالمرونة وبما ينسجم والظروف الوطنية والنمو الاقتصادي المستدام وجهود الحد من الفقر، وأن يمكن الإبلاغ عنها والتحقق من صدقيتها، وبناء القدرات بشأنها. وتغطي البرامج الطوعية للتخفيف من مخاطر تغير المناخ عددا من القطاعات تشمل المياه والأراضي والتنوع الحيوي، والزراعة والغابات، والصناعة المستدامة، والطاقة، والنقل، والتشييد والبناء، مع جملة من الأنشطة تحت كل منها.

وتشمل القضايا التقاطعية تعزيز الوعي البيئي، وتعزيز مشاركة المرأة في مجابهة تغير المناخ، أما نقل التكنولوجيا وبناء القدرات فهي واردة في برامج التكيف والتخفيف كل فيما يخصه.

حدد الإطار الزمني لتنفيذ خطة العمل بفترة عشر سنوات على مرحلتين، كل مرحلة خمس سنوات، من خلال برامج وأنشطة وطنية وإقليمية مشتركة، مدعومة بتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات مقدم من الدول المتقدمة في إطار الإلتزامات المنصوص عليها في إتفاقية الأمم الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، وبمشاركة فعالة من المؤسسات الوطنية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية والمؤسسات التمويلية العربية والإقليمية والدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية، كل في مجال عمله بما يكفل تحقيق أعلى درجة من التنسيق والتكامل والمرونة في الأداء.

ويتوقع أن تمول النشاطات الوطنية أساسا من دعم دولي في إطار وفاء الدول المتقدمة بالالتزامات المنصوص عليها في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وكذلك من مصادر ووسائل التمويل الأخرى المتاحة بتعدد المصادر وطبيعة النشاطات والاهتمامات. وفي الإطار الإقليمي يتطلب تنفيذ الخطة موارد مالية تقدر بزيادة قدرها 20% في الموازنات السنوية للمنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة.

ويتم تنفيذ خطة العمل على المستوى الوطني من خلال تشكيل لجان وطنية لتغيير المناخ في الدول العربية، تتكون من مختلف الأطراف الوطنية الحكومية يشارك فيها الخبراء المختصون والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، وتتولى متابعة التقدم في تنفيذ خطط العمل القطاعية ومدى التطوير في السياسات الوطنية بشأن تغير المناخ.

أما على المستوى الإقليمي فيتم تشكيل "مجلس تنسيقي عربي لتغير المناخ" لمتابعة تنفيذ برامج وأنشطة خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ، يتكون من رؤساء اللجان الوطنية لتغير المناخ أو من يمثلهم ونقاط الاتصال الوطنية لتغير المناخ في الدول العربية وأعضاء اللجنة الفرعية للمناخ والتغير المناخي التابعة لجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة، وممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وتحدد خطة العمل الأدوار المناطة بكل من الحكومات، والمنظمات العربية والإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والإعلام. وتكلف المجلس التنسيقي العربي لتغير المناخ بمتابعة تقدم العمل في تنفيذ الخطة على المستوى الإقليمي، كما تكلف اللجان الوطنية لتغير المناخ في الدول العربية بمهمة متابعة التقدم المحرز على المستوى الوطني ورفع تقارير دورية إلى المجلس التنسيقي العربي.

وقد أعدت العديد من الدول العربية خطط وبرامج وطنية للتعامل مع قضايا تغير المناخ، يتوقف سير تنفيذها على ما هو متاح من الموارد والإمكانات.

### ب- الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية 2020

اعتمد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته 22 في ديسمبر 2010 الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية 2020، وأقرتها القمة العربية في دورتها عام 2012. وتستند الاستراتيجية إلى ما أكد عليه الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي 2007 من مخاطر تغير المناخ، وما دعا إليه من أن تشمل برامج التكيف على "الآليات المناسبة لتأمين المخاطر وتحسين إدارة وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية من خلال استخدام التقنيات الملائمة والنظم المتقدمة للرصد والرقابة والإنذار المبكر وكذلك من خلال الاستعداد الكاف لمواجهة الكوارث الناجمة عن تغير المناخ". كما تستند إلى قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته 20 ديسمبر 2008 بشأن أهمية زيادة التنسيق والتعاون مع الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، واعتماده متابعة تنفيذ إطار عمل



هيوغو كيند دائم على جدول أعمال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، ومناشدته الدول العربية بإعداد تقارير دورية تصدر كل عامين حول التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو. وتستند كذلك إلى مقرارات القمة العربية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2009 وما دعا إليه مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الاستثنائية في مايو 2009، في ضوء ذلك بوضع إستراتيجية عربية للحد من مخاطر الكوارث.

وتركز الإستراتيجية العربية على المخاطر المركبة التي تهدد الشعوب العربية جراء الأخطار الطبيعية أو ما يتعلق بها من أخطار ناتجة عن أنشطة بشرية، حيث تواجه المنطقة مخاطر متزايدة بفعل النشاط الزلزالي والتدهور البيئي وتدهور النظم الإيكولوجية وعدم توافر المياه وضعف الوصول إليها وانعدام الأمن الغذائي والتأثيرات الناشئة جراء ظاهرة تغير المناخ مثل ارتفاع سطح البحر وشدة وحدة الموجات المتطرفة التي تتعكس في الفيضانات والأعاصير وموجات الجفاف والتصحر المطولة. وقد أدت كل هذه المخاطر الى عدم استقرار سبل المعيشة في المناطق الريفية وتغير في اتجاهات الهجرة والاتجاهات الديموغرافية والنمو الحضري السريع وغير المخطط له والتحديات التي يفرضها على البنية التحتية وأزمات الحوكمة بما فيها التحديات الناشئة على الصحة العامة وانتشار الأمراض. وتقدم الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية رؤية ونطاقا شاملا للمحاور الممكنة لتنفيذ أولويات الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية في الدول العربية بحلول عام 2020.

ومن المتوقع أن ينتج عن الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث تحقيق انخفاض فعلي ملموس في خسائر الكوارث من أرواح وممتلكات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في مجتمعات ودول المنطقة العربية.

وقد تم تطوير المحاور الخمسة الرئيسية للإستراتيجية العربية بناءً على الأهداف الإستراتيجية لإطار عمل هيوغو وأولويات عمله ونتائج المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، وخبرات المؤسسات الإقليمية الأخرى في صياغة استراتيجيات بشأن الحد من مخاطر الكوارث، والنتائج المحورية للتقارير الوطنية بشأن التقدم المحرز في إطار عمل هيوغو والتي استكملتها الدول العربية، وكذلك التقرير الإقليمي العربي لعام 2009. وتشمل المحاور الخمسة الالتزام بمنهج شامل ومتكامل للحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات، وبناء القدرات اللازمة لتحديد ورصد وتقييم مخاطر الكوارث الطبيعية، وبناء القدرة على المجابهة من خلال المعرفة والتوعية والبحث والتدريب، وتحسين المساءلة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية، وإدراج الحد من مخاطر الكوارث في خطط وعمليات الاستجابة

للتوارئ والاستعداد والتعافي. وقد تم تطوير برنامج عمل لمحاور التنفيذ الرئيسية شاملا ما سيتم تنفيذه من أنشطة بالتنسيق والتشاور بين الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة وتم اعتماده من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الإستثنائية في يونيو 2014.

ويعتمد التنفيذ الفعال للإستراتيجية العربية على الترتيبات المؤسسية وتوافر القدرات والموارد اللازمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. ويمثل التمويل التحدي الرئيسي، وتشجع جامعة الدول العربية الدول الأعضاء على الوفاء بالالتزامات العالمية الناشئة لتخصيص على الأقل 1% من التمويل الوطني للتنمية والمساعدات التنموية لتدابير الحد من مخاطر الكوارث.

وقد تم بتنظيم مشترك من جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عقد إجتماع المنطقة العربية حول تنفيذ إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث في مدينة القاهرة في الفترة 8-10 نوفمبر 2015، وسيتم على ضوء نتائجه إجراء تحديث الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج عملها.

وقد أعدت العديد من الدول العربية خطط وبرامج عمل وطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، يتوقف سير تنفيذها على ما هو متاح من الموارد والإمكانات.

## ثالثا إنجاز الهدف 13 من الأجندة التنموية: التحديات والفرص

### 1.3 التحديات

يأتي اعتماد أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015 في ظل ظروف وتحديات صعبة تعيشها المنطقة العربية. وهذه التحديات متداخلة ومتشابكة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا بحيث يصعب رسم معالمها بدقة، كما تتحكم فيها اعتبارات عدة.

#### أ- تأخر تحقيق معظم الأهداف التنموية للألفية

وفي حين وافقت الدول العربية مع دول العالم على أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 بأهدافها 17، نجد المنطقة العربية، في مجملها، متأخرة عن باقي أقاليم العالم في تحقيق معظم الأهداف التنموية للألفية، وإن تباين التقدم المحرز من دولة لأخرى.

فيما يتعلق بتخفيض نسبة السكان الذين يعيشون تحت حد فقر 1.25 \$ في اليوم، تسير الدول العربية على الطريق الصحيح. ولكن هذا ليس هو الحال عند النظر إلى نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر الوطنية. وعلاوة على ذلك، يبلغ معدل الفقر، في متوسط العقد الأول من القرن 21، في الدول العربية

الأقل نموا 36 % وهو ما يقرب من ضعف المعدل في المنطقة. كما يبلغ معدل الفقر في المشرق العربي 19 %، وهذا ضعف معدله في المغرب العربي البالغ 7 % . ويتركز الفقر في المنطقة العربية بشكل كبير في المناطق الريفية. كما تعد المنطقة العربية متخلفة عن أقاليم العالم الأخرى في مؤشرات العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة، خاصة بالنسبة للنساء والشباب.

وشهدت المنطقة العربية في مجملها تحسنا نحو تحقيق **تعميم التعليم الابتدائي** وإن تفاوت النجاح من دولة لأخرى. ولا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه العديد من الدول تحتاج إلى تغيير المسار. كما شهدت بعض الدول تراجعا في بعض المؤشرات. وكان أكثر من 60 % من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية غير الملتحقين بالمدارس في المنطقة من الفتيات.

حققت معظم البلدان العربية تقدما كبيرا في القضاء على التفاوت بين **النوع الاجتماعي** في الحصول على التعليم، وخاصة في المرحلة الابتدائية. وشهدت المنطقة أيضا إصلاح العديد من القوانين التي تميز ضد المرأة، كما تم سن قوانين جديدة لحمايتهن وضمان زيادة مشاركتهن في الحياة العامة. إلا إنه لم يتم حتى الآن ترجمة الإنجازات التعليمية للمرأة إلى المزيد من المشاركة الاقتصادية والسياسية. فما زالت مشاركة المرأة في قوة العمل والتمثيل السياسي في البرلمانات الوطنية محدودة للغاية مقارنة بأقاليم العالم الأخرى.

انخفضت **معدلات الوفيات دون سن الخامسة** بشكل كبير في المنطقة العربية خلال العقد الماضي ومع ذلك، فالمنطقة العربية ليست على المسار الصحيح لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية وخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 28 لكل 1000 ولادة حية بحلول عام 2015. حافظت عدة دول عربية على مستويات منخفضة **لمعدل وفيات الأمهات**. و حقق البعض الآخر تقدما في حين أن هنالك دول شهدت إنجازات قليلة أو معدومة على الإطلاق. وفي بعض الدول يتضاعف معدل وفيات الأمهات في الريف أكثر من خمس مرات المعدل في العاصمة.

تحققت مكاسب على الحد من انتشار **فيروس نقص المناعة البشرية** / الإيدز والملاريا والسل بدرجات متفاوتة في الدول العربية. وعلى الرغم من إن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز مازال منخفضا نسبيا في الدول، إلا إن المخاطر وقابلية التضرر عالية نظرا لأن الوباء أخذ في الازدياد.

تم إحراز شئ من التقدم نوعا ما نحو تحقيق **الإستدامة البيئية**. خاصة في التخلص من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وفي زيادة عدد المناطق البرية والبحرية المحمية. وفي عام 2011 تمتع نحو 87 % من سكان المنطقة العربية بمصادر محسنة من مياه الشرب إلا إن ذلك يقل عن المتوسط العالمي المحقق. وتبلغ النسبة في الحضر والريف 93 % و 77 % على التوالي. أما نسبة السكان الذين يتمتعوا بصرف

صحي محسن فقد بلغت 83 %، وفي الحضر والريف 93 % و 69 % على التوالي. ولم يحدث انخفاض ملموس في نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة المتخلفة، وقد يكون زاد في بعض الدول.

إنستمت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنطقة بعدم الانتظام، بل إنخفضت حيث نقص نصيب الفرد الحقيقي منها في أواخر العقد الأول من القرن 21 عنه في أوائل التسعينات من القرن الماضي.

### ب- غياب الأمن والسلام

تشهد المنطقة العربية ، أكثر من أي وقت مضى وعلى نحو غير مسبوق في الزمن الحديث، غياب للأمن والسلام، وتغول للإرهاب والصراعات والنزاعات المسلحة والاضطرابات الأمنية. كما زادت أعداد اللاجئين إلى دول الجوار وخارج المنطقة على نحو يصعب تصوره. وتعتبر سورية والصومال من أكثر ثلاث دول على مستوى العالم في أعداد اللاجئين (في نهاية 2014 3.9 مليون لاجئ سوري و 1.1 مليون لاجئ صومالي). ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تدهور وتقويض ما تم إنجازه من تنمية ، ويشكل تهديدا كبيرا للبيئة، كما يحد من فرص التنمية ويؤدي إلى تباطؤ النمو. و قد بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية من حيث القيمة الحقيقية لعام 2014 نحو 1.5% ، وسجل نمواً سلبياً في الدول محل الصراعات. ولا بد من تضافر الجهود للتوصل إلى حلول سلمية للأوضاع والأزمات في دول المنطقة بما يحافظ على كياناتها ومؤسساتها ويصون مقدرات شعوبها ويعيد إليها الأمن والاستقرار .

### 2.3 الفرص

#### أ- تزامن التوافق الدولي بشأن عدة أجندات دولية

يشهد عام 2015 التوصل إلى توافق دولي بشأن عدة أجندات مهمة تشكل مسار التنمية والتقدم والنمو لدول وشعوب العالم لما بعد 2015. فقد اعتمد المؤتمر الدولي الثالث للحد من مخاطر الكوارث (سنداي/اليابان 14- 18 مارس 2015) إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 ، واعتمد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ( اديس أبابا/إثيوبيا 13 - 16 يوليو 2015) خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية لما بعد 2015 ، واعتمدت قمة التنمية المستدامة ( مقر الأمم المتحدة نيويورك 27 - 29 سبتمبر 2015 ) أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 ، ومن المتوقع أن يعتمد مؤتمر الأطراف في

إتفاقية الامم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته 21 التي تعقد في باريس في الفترة 30 نوفمبر إلى 11 ديسمبر 2015 بروتوكول، صك قانوني آخر أو النتائج المتفق عليها ولها القوة القانونية في إطار إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تطبق على جميع الأطراف اعتباراً من 2020 . وأدى تزامن التفاوض حول أجندات ما بعد عام 2015 وما تم من تنسيق وتشاور وطني وإقليمي بين وفود الدول العربية المشاركة في المفاوضات الأربعة إلى تغير المنظور بشأن إعتبار مخاطر تغير المناخ وكذا ما يؤدي إليه من زيادة وتيرة الأحداث المناخية المتطرفة صدمات خارجية تصيب الاقتصادات التي تعمل بشكل طبيعي، وأصبح ينظر إلي ما ينجم عنه من مخاطر على أنها مظاهر تدل على عوامل الخطر الأساسية الكامنة في سياسات وممارسات التنمية. وأصبح من اليقين بأنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون إدارة مخاطر تغير المناخ وما ينجم عنه من أحداث مناخية متطرفة. وأن إدارة المخاطر يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة لمواجهة التحديات الراهنة واغتنام الفرص المحتملة، وأن تتخطى السياسات والإجراءات فكرة الحد من المخاطر الحالية إلى منع تراكم مخاطر جديدة وبناء قدرة الدول والمجتمعات على مجابهة تلك المخاطر .

ولا شك أن هذا التزامن بين أجندات ما بعد عام 2015 يعد فرصة كبيرة لتحقيق قدر كبير من الترابط، والتناسق والتعزيز فيما بينها في التنفيذ والمتابعة على كافة المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية ، وخاصة من خلال تعزيز التنسيق والتعاون بين الأطر المؤسسية القائمة، والاستفادة بشكل فعال من وسائل التنفيذ المتاحة من تمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. كما أن هناك تقاطع وترابط وتداخل وتشابك بين الأهداف 17 بعضه مباشر والآخر غير مباشر بحيث يصعب تنفيذ كل منها على حدة. فالهدف 17 يتقاطع مباشرة مع كل من الأهداف 2 و3 و4 و5 و6 و9 و11 و14 و15 وهكذا بالنسبة لباقي الأهداف.

إلا أنه من الواضح من وثيقة أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، أنه بالرغم من الإشارة في ديباجتها مرتين إلى مبدأ 7 من إعلان ريو حول البيئة والتنمية بشأن المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة والقدرات المتفاوتة، فإنه لا يوجد تمويل ملموس تتيحه الدول المتقدمة وجهات التمويل الدولية للدول النامية لدعم قدرتها على التنفيذ، وتعتمد الأجندة إلى حد كبير على موارد وطنية عامة وخاصة، ودعم مقدم من الدول المتقدمة وجهات التمويل الدولية لبناء القدرات الوطنية لتنمية الموارد الوطنية بما في ذلك الإصلاح الضريبي وتطوير نظم للحماية الاجتماعية والاستثمار في بنية تحتية قادرة على الصمود ومستدامة ، واكتساب القدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل وغيره، تكملها المساعدات الإنمائية الرسمية التي لم

تحقق حتى الآن هدفها المعلن في 1970 وهو بلوغ 0.7 % من الدخل القومي الإجمالي، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بما في ذلك القطاعين العام والخاص، والتعاون ما بين دول الجنوب. التمويل الوحيد المشار إليه بأرقام هو التمويل المتوقع من خلال الصندوق الأخضر للمناخ فيما بعد 2020 بواقع 100 مليار دولار سنويا والمخصص أصلا للتخفيف من الانبعاثات والذي أعلن مجلس إدارته أن التمويل المتاح سيكون مناصفة لأنشطة التكيف والتخفيف ويتناقض ذلك ما هو منصوص عليه في الهدف 13 ذاته. ويعني ذلك أن وسائل التنفيذ في أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 محدودة وغير واضحة، ومع ذلك فإنها متاحة للمستعد والحاضر. مما يعني أن الدول المستعدة بالسياسات والخطط والبرامج والأنشطة ستكون قادرة من خلال التفاوض الجيد أن تصل وتحصل على إحتياجاتها من التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات ليس فقط لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 بل أيضا الأجندات الأخرى المتفق عليها لما بعد 2015، وتجربة بنغلاديش واضحة وجليّة للعيان.

#### ب- حضور عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات العربية قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

ترأس عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات العربية الوفود العربية المشاركة في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وحضورهم الشخصي يعني الإلتزام السياسي بأجندة التنمية المستدامة لعام 2030. وهذه نقطة بداية هامة يجب البناء عليها. ومن المهم أن يتبع الإلتزام السياسي إرادة سياسية ، وقيادة سياسة فاعلة من جانب رؤساء الدول والحكومات لجعل أجندة التنمية المستدامة بأهدافها بما فيها الهدف 13 أولوية وطنية، وتوفير الدعم اللازم بما في ذلك من خلال الميزانية العامة للدولة، وتطوير قاعدة مؤسسية مفعلة لبلورة رؤية محددة للتنفيذ، وخاصة من خلال تعزيز القدرات لتوفير المهارات التقنية والخبرات والقدرات البشرية واللوجستية والمالية، وتنمية الهياكل المؤسسية لإنفاذ السياسات والقوانين واللوائح، والتوسع في اللا مركزية مع أهمية تحديد الأدوار والمسؤوليات بين الهيئات الوطنية وكذا المحلية على نحو أفضل لضمان أن يتم التنفيذ بصورة شاملة وفعالة، تعزز المساءلة، إبتداءً من المستوى المحلي أي المجتمعي وإنتهاءً بالسلطات المحلية والوطنية أي متخذي القرار، وذلك في إطار من التنسيق والتعاون مع الأجندات الأخرى لما بعد 2015 .

#### رابعاً دور فئات المجتمع

الإنسان المواطن هو محور أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 ، والتي تنص أن الركب لن يخلف أحدا ورائه ، وستنفيذ بما يعود بالنفع على الجميع لصالح الجيل الحاضر والأجيال المقبلة، وبالتالي يجب أن يكون الإنسان المواطن دور فاعل في التنفيذ. فالدول وإن كانت هي المسؤولة بوجه عام عن تنفيذها ، فإن هذه

المسؤولية يجب أن تكون مشتركة بين الحكومات وفئات المجتمع. ففئات المجتمع بإختلافها يمكن، من خلال ما تقدمه من دعم ومآزر، أن تقوم بدور محوري في التنفيذ، على نحو يتسق ويتفق والسياسات والقوانين والأنظمة الوطنية.

**1.4 المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية** يمكن أن تقوم بدور هام في المساهمة في تعزيز الوعي ونشر ثقافة الوقاية من مخاطر تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة، باتباع طريقة جامعة في إدارة المخاطر تشمل المجتمع كله وتعزز أوجه التآزر فيما بين فئاته، وخاصة بشأن تقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية لاكتسابها القدرة على الصمود ومجابهة هذه المخاطر.

**2.4 القطاع الخاص** ممكن أن يكون قوة رائدة في هذا المجال، فأخذ مخاطر تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة بعين الاعتبار في عمله يحقق استدامة الإستثمار ويدعم التنافسية ويعزز القدرة على الصمود والمجابهة. كما يمكنه أن يحسن من قدرة شركات التوريد الصغيرة وغيرها من الشركاء على مجابهة مخاطر تغير المناخ الأمر الذي يحقق مصلحته بالتالي. وكذلك يمكنه ضمن المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص تطوير شراكات مع المجتمع المدني لإدارة مخاطر تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة.

**3.4 الأوساط الأكاديمية** والمراكز والشبكات العلمية والبحثية يمكنها القيام بالبحث العلمي والتقني القائم على الأدلة لتحقيق فهم أفضل لتأثيرات تغير المناخ التي تهدد البلاد، ورسم خرائط الأخطار وقابلية الضرر، والتركيز على العوامل المساهمة في زيادة المخاطر وسيناريوهات هذه المخاطر، بما في ذلك المخاطر المستجدة في الأجلين المتوسط والطويل، وتعزيز الكفاءات الوطنية، وتشجيع استخدام المعارف التقليدية المختبرة علمياً، وزيادة البحوث القابلة للتطبيق إقليمياً ووطنياً ومحلياً، وتعزيز التنسيق والتعاون بين المراكز العلمية داخل المنطقة العربية من جهة وبينها والمراكز البحثية العالمية من جهة أخرى، ودعم عمل المجتمعات والسلطات المحلية، وبناء أواصر الثقة بين العلماء وصناع القرار لضمان أن تستند القرارات إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة.

**4.4 وسائل الإعلام** يمكن أن تقوم بدور فعال وشامل وخاصة على المستوى المحلي في المساهمة في إذكاء الوعي والفهم لدى الجمهور، ونشر معلومات دقيقة وغير حساسة بشأن مخاطر تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة، وذلك على نحو بسيط وشفاف ويسهل فهمه ويكون في المتناول، وتقديم الدعم حسب الاقتضاء لنظم الإنذار المبكر والتدابير الوقائية المنقذة للأرواح والممتلكات وسبل العيش، وتشجيع ثقافة الوقاية والمشاركة المجتمعية للحد من مخاطر تغير المناخ.

**4.4 الأطفال والشباب** ينبغي أن يتاح لهم، وهم من عوامل التغيير، المساهمة في الحد من مخاطر تغير المناخ، وفقاً للتشريعات والممارسات الوطنية والمناهج التعليمية. كذلك الحال بالنسبة للشيوخ، فهم أيضاً لهم دور هام، فليدهم من المعرفة والمهارات والحكمة ما يشكل مصادر لا تقدر بثمن، يمكن الاستفادة منها في الحد من مخاطر تغير المناخ. كما أن للبرلمانات الوطنية أيضاً دور أساسي من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات وضمان المساءلة من أجل التنفيذ الفعال. ولا بد من جذب شركاء جدد، بهدف إدراك المخاطر وتغيير السلوكيات، وجعلها أكثر قابلية للمساءلة والمشاركة في مجابهة المخاطر، ولاسيما المؤسسات المالية والجمعيات المهنية.

خلاصة القول إن تعزيز الوعي والمعرفة بالحد من مخاطر تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة، على جميع المستويات لجميع فئات المجتمع، هو المفتاح لتوليد الإلتزام والتحول من "الوعي والإدراك" إلى "العمل والتنفيذ"، ومن أقدر على ذلك من المرأة.

### خامسا دور المرأة

كما سبق القول، تأثيرات تغير المناخ ليست محايدة بين النوع الاجتماعي، فهي متباينة على كل من الرجال والنساء. فعدم المساواة بين النوع الاجتماعي، والتي لا تزال قائمة في مختلف مجالات الحياة في مختلف البلدان العربية، تزيد من قابلية تضرر النساء من مخاطر تغير المناخ وتحد من قدرتهن على التكيف، الذي بدوره يؤدي إلى مزيد من عدم المساواة بين النساء والرجال.

لكن المرأة، ليست مجرد ضحية عاجزة، فهي تستطيع، إذا تم تمكينها، وتم إعدادها وبناء قدراتها على نحو جيد، يمكنها بحكم كونها جزءاً من قوة العمل، وبحكم دورها في المجتمع أن تكون عنصراً قوياً وفاعلاً للتغيير الإيجابي للحد من مخاطر تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة لجميع فئات المجتمع وعلى جميع المستويات، وتوليد الإلتزام والتحول من "الوعي والإدراك" إلى "العمل والتنفيذ". ولن يتأتى ذلك من فراغ بل بمشاركة المرأة بنحو فعال في صنع القرار ووضع السياسات على جميع المستويات.

### 1.5 مشاركة فعالة للمرأة في صنع القرار

بداية يجب أن يكون هنالك مشاركة فعالة للمرأة في صنع القرار، ويتأتى ذلك من خلال تمثيل جيد للنوع الاجتماعي ضمن كل الأطر المعنية بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وأجندة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستويين الإقليمي العربي و الوطني حتى يكون لكل من المرأة والرجل، على حد سواء، فرصة متساوية في الفهم، والتشارك في المعلومات بشأن مجابهة التأثيرات السلبية، وبناء القدرات، والحصول على المعرفة والتوعية والموارد والتكنولوجيا لمجابهة المخاطر، والمشاركة في رسم وتنفيذ



السياسات والبرامج والمبادرات، وإقرار تدابير فعالة لتنفيذ أنشطة التكيف والتخفيف تراعي إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي تستفيد منها المرأة والرجل على حد سواء. يكون ذلك على المستوى الإقليمي، بأن يشمل تشكيل كل من الجهة الإقليمية العربية المعنية بتغير المناخ، والجهة الإقليمية العربية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، والجهة الإقليمية العربية المعنية بأجندة التنمية المستدامة لعام 2030 ( مع وجود آلية إقليمية تعزز التنسيق والتعاون بين الجهات الثلاثة) منظمة المرأة العربية، وخبير متخصص في شؤون النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة، وأن تشمل الوفود العربية المشاركة ممثل عن الجهة الوطنية المعنية بالمرأة. كما يجب أن يشمل تشكيل المجموعة التفاوضية العربية بشأن تغير المناخ منظمة المرأة العربية وأن تضم الوفود العربية المشاركة تمثيلاً للمرأة.

يكون ذلك على المستوى الوطني، بأن يشمل تشكيل كل من اللجان الوطنية لتغير المناخ، واللجان الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، واللجان الوطنية المعنية بأجندة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية (مع وجود آلية وطنية تعزز التنسيق والتعاون بين الجهات الثلاثة)، ممثل عن الجهة الوطنية المعنية بالمرأة، وأن يشارك ضمن الخبراء المختصين خبير متخصص في شؤون النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة.

ويستتبع ذلك، بطبيعة الحال، تمثيل فعال للمرأة على كافة مستويات التنظيمات المحلية، شعبية وتنفيذية، لأن التنفيذ الناجح لسياسات وبرامج ومبادرات التعامل مع قضايا تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة يبدأ محلياً.

وبديهي يتطلب إنجاز إدماج منظور النوع الاجتماعي في الهدف 13 أن يسبقه ويتزامن معه إنجاز الهدف الخامس من أجندة التنمية المستدامة بشأن تمكين المرأة، حتى تستطيع المرأة أن تكون قيادة فعالة في مجابهة مخاطر تغير المناخ في جميع المجالات، وخاصة في الحصول على الموارد، والفرص لتحسين وتنويع سبل العيش، والمشاركة في صنع القرار والممارسات السياسية.

### 2.5 مجابهة مميزة للمرأة للحد من مخاطر تغير المناخ

وعند النظر إلى التكيف لمجابهة تأثيرات تغير المناخ وفقاً للنوع الاجتماعي، لا بد من إدراك أن بناء القدرة على المجابهة يتطلب نوعين من إجراءات التكيف، إجراءات تهدف إلى ضبط وحماية النظم المعيشية من تأثيرات محددة لتغير المناخ، وإجراءات تركز على الحد من الدوافع الكامنة وراء قابلية التضرر من تغير المناخ تبعا للنوع الاجتماعي بسبب عدم المساواة في الوصول، والفرص، والمشاركة. هذا يعني أن التأثيرات

المتباينة لتغير المناخ وفقا للنوع الاجتماعي ، والأدوار التي يلعبها الرجال والنساء لمواجهة تغير المناخ، يجب أن تتم دراستها ومعالجتها في سياقاتها المحلية.

وتلعب النساء في معظم الدول العربية دورا رئيسيا في تكيف الأسر مع الصدمات المناخية غير المتوقعة. فمعرفةهن بالنظم الإيكولوجية، والمهارات والقدرات، والشبكات الاجتماعية ومنظمات المجتمع تساعد المجتمعات على التخفيف من الظروف والأحداث المناخية الخطرة، والاستجابة على نحو فعال لمخاطرها. ولا بد من حملات مستمرة لتدريب المرأة، وخاصة في **المجتمعات المحلية** على اختلاف نوعيتها، على تفهم مخاطر تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة، وتكوين شبكات من النساء وأصحاب المصلحة المحليين لتصميم وتنفيذ مبادرات لتقييم قابلية التضرر مصنفة حسب النوع الاجتماعي، وكيفية إدارة المخاطر، ووضع وتنفيذ خطط التعافي لمجتمعهن وخاصة تأمين وسائل بديلة لكسب العيش. مع إيجاد وسائل مبتكرة لضمان استجابة النساء نوات التعليم المتدني أو غير الملمات بالقراءة والكتابة لتعليمات الإنذار المبكر.

وتمكن النساء الريفيات ليس فقط أساسيا لتحقيق رفاهية الأفراد والأسر **والمجتمعات الريفية**، فهن بحكم مشاركتهن في قوة العمل الزراعية يعتبرن عاملا رئيسيا في **تعزيز التنمية الزراعية المستدامة** وحل معضلة تعلم "العيش مع الجفاف". وهذا هو التحدي الحقيقي للمنطقة العربية، كيف يمكن مع كميات أقل من المياه والأرض ونظم بيئية هشة تحسين الأمن الغذائي وتوفير حياة كريمة صحية لائقة لسكان المنطقة العربية. ويتأتى ذلك من خلال اتخاذ وتنفيذ إجراءات أفضل للتعامل مع الجفاف وتحقيق درجة أعلى من الأمن المائي والأمن الغذائي، من خلال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المتكاملة لمواجهة الجفاف التي تعتمد على تقييم وتحديد مخاطر الجفاف وقابلية التضرر، وتطوير نظم الإنذار المبكر، وبناء شراكات وطنية لمواجهة الجفاف لمساعدة المجتمعات المحلية والفئات المهمشة الهشة وخاصة المرأة على الاستعداد لموجات الجفاف وتحييد تأثيراته على سبل العيش باستخدام المحاصيل والأصناف المقاومة للجفاف، والإدارة المستدامة للمياه و تحسين إنتاجية المياه، ومن خلال شبكات الأمان وبرامج التأمين وبرامج التعويضات الخاصة وتمويل المشاريع الصغيرة وغيرها. وفي **المجتمعات الريفية والأراضي الهامشية** أثبتت معرفة المرأة ومسؤولياتها في إدارة الموارد الطبيعية فعاليتها في البقاء على المجتمعات.

كما إن المرأة هي المسؤولة والقيم على المياه **للاستخدام المنزلي**، ويمكن أن تتخذ الخيارات والقرارات التي يمكن أن تزيد بشكل كبير من كفاءة وفعالية استخدام المياه. والمرأة في الريف قادرة على التكيف وتطبيق أساليب جديدة ومتطورة لترشيد استخدام المياه، واستخدام تقنيات بديلة مستدامة للصرف الصحي.

يمكن للمرأة بصفتها المظلة الحامية للأسرة أن تقوم بدور فاعل ومحوري في جعل المدن العربية أكثر قدرة على الصمود أمام تأثيرات تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة من خلال المشاركة الفاعلة في المنظمات المجتمعية، ووجودها في المجالس المحلية وكقوة عاملة في الإدارات المحلية بما في ذلك إدارة الأحياء. ويتأتى ذلك من خلال متابعة تنفيذ جملة من الإجراءات في إطار شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. المجموعة الأولى تشمل الاستمرار في تحسين التخطيط الحضري، والنهوض بتقديم الخدمات، وتحسين الظروف المعيشية للفقراء، وتطوير برامج حضرية ومبادرات محلية جريئة لمعالجة العوائق القطاعية المتعددة التي تحد الكفاءة الوظيفية للمدن العربية، والحد من الفساد، وإنفاذ أنظمة تقسيم المناطق وكودات البناء، وتطوير إسكان إجتماعي بأسعار معقولة بعيدا عن مناطق الخطر، وضمان سياسة عادلة لحيازة الأراضي، كما أن هناك حاجة ملحة لتطوير قانون بناء بسيط لاستخدامه في البناء العشوائي غير الرسمي (التجربة الهندية) فطالما لا يمكن منعه فعلى الأقل يكون آمنا، فضلا عن تعزيز مبدأ العمارة الخضراء التي تعني استخدام العلم والفن في تشكيل واستخدام المباني والمستوطنات في وئام وتوافق مع البيئة المحيطة بحيث تحقق الاستخدام الأمثل للموارد وتقلل الآثار السلبية على البيئة، وتعتبر العمارة العربية مثالا جيدا للهندسة المعمارية الخضراء وهناك نماذج لذلك في جميع أنحاء المنطقة العربية. أما المجموعة الثانية من الإجراءات فموجهة على وجه التحديد لمخاطر المناخ، وتشمل توفير أنظمة الإنذار المبكر لتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر، وتقييم مدى قابلية التضرر (بما في ذلك المخاطر المتعددة) لتحديد البنية التحتية الحيوية والمناطق المعرضة لمخاطر أخطار المناخ، وتحديد خيارات المجابهة، وإجراء مقارنة بين فوائد وتكاليف تدابير محددة للمجابهة.

بالرغم من أن السياحة تتعرض لمخاطر تغير المناخ فإنها في نفس الوقت تمثل فرصة لتتوسع سبل العيش والحد من التعرض لمخاطر تغير المناخ. فأكثر مجالات السياحة تأثرا بتغير المناخ هي السياحة الثقافية والترفيهية والمهتمة بالطبيعة. والأقل تأثرا بتغير المناخ هي السياحة الدينية والعلاجية. و يتطلب التكيف في قطاع السياحة اتخاذ تدابير لإدارة المياه، وحماية البيئات الطبيعية والتراث الثقافي، وتخطيط استخدام الأراضي للحد من قابلية التعرض للمخاطر، وإدارة مخاطر الكوارث وخطط الإخلاء، وتحسين المباني القائمة والجديدة للصمود أمام الأحداث المناخية المتطرفة، والحد من تآكل السواحل والشواطئ. كما لابد من الإتجاه لتوسيع السياحة بعيدا عن الموارد الطبيعية الهشة، في مجالات لا تهتم بالمناخ الخارجي مثل السياحة الدينية والعلاجية وفتح مجالات جديدة وخاصة سياحة المؤتمرات، والسياحة الريفية والصحراوية وسياحة المغامرات. وتطبيق تدابير استدامة قطاع السياحة وتتنوع مجالاته يوفر فرص عمل لكل من المرأة

والرجل من الشرائح العليا للعالم ويزيد من تنوع مصادر دخلهم ويبقى وينمي الصناعات الحرفية واليدوية التي معظم عمالتها من النساء.

تتأثر المرأة والرجل بشكل مختلف بسياسات الطاقة حيثما تختلف الأدوار في المنزل، والعمل، والمجتمع. ومن المهم التعرف على خدمات الطاقة ذات الأهمية القصوى للمرأة والنظر في الخيارات المتاحة لتحسين كفاءة وفعالية هذه الخدمات. ويجب عدم إغفال إن المرأة هي التي تتخذ القرارات الأساسية في الاستهلاك المنزلي. وإذا تم تزويدها بالمعلومات والممارسات الجيدة، فإنها يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في ترشيد استخدام الطاقة وبالتالي الحد من الانبعاثات عن طريق استخدام الأجهزة الكهربائية الموفرة للطاقة، وتعليم أبنائها ومن حولها السلوك الأخضر لاستخدام الطاقة. كما يمكن للمرأة أن تكون فاعلة ومؤثرة في التحول إلى مصادر وتقنيات الطاقة المتجددة، وخاصة على مستوى الأسرة والمستوى المحلي. فضلاً عن إنه يمكنها بما لديها من معرفة واحتياجات أن تقدم معلومات قيمة خلال مرحلة تصميم تكنولوجيا الطاقة المنزلية، لتعزيز فعاليتها وكفاءتها.

كما يجب تعزيز قدرات المسؤولين وصناع القرار للاعتراف بالاحتياجات المتباينة للمرأة والرجل في وسائل النقل، وأن توفير وسائل النقل العام المريحة سيشجع المرأة على استخدامها وبالتالي مزيد من الجهود لخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

المرأة هي الوصية على الصحة داخل الأسرة، وهي المسؤولة عن رعاية المرضى وكبار السن والأطفال، وإذا ما أعطيت المعلومات والإرشادات الصحية للوقاية من المخاطر الصحية لتغير المناخ، يمكنها أن تقلل من حدوث الإصابات مثل السكتات الدماغية بفعل الحرارة والأمراض الأخرى المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة. كما يمكنها في المناطق الريفية والصحراوية والأحياء العشوائية، بصفتها المسؤولة عن جلب المياه، وتنظيف المواد الغذائية، والتخلص من النفايات، أن تمنع وتحد من انتشار الأمراض المعدية المنقولة بالمياه. من ناحية أخرى لابد من تحسين المعارف التقنية والعلمية بشأن العلاقة بين المناخ وتغير المناخ وتقلبه والصحة العامة، وتعزيز وتمويل البحوث الصحية المتعددة التخصصات ذات الصلة بتغير المناخ، وكذا تعزيز خدمات صحة البيئة المتعلقة بالمياه ونوعية الهواء، وكذلك تعزيز التعاون الإقليمي لمنع/التعامل مع الأزمات الصحية عبر الحدود، فضلاً عن فهم التأثيرات المتباينة بين النوع الاجتماعي.

**سادساً مقترح لبعض المؤشرات لمتابعة التقدم المحرز و/أو التحديات التي**

**تواجهها المرأة العربية في إطار الهدف 13**

يمكن متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الهدف 13 من خلال مجموعة من المؤشرات والتي يجب تصنيفها حسب النوع الاجتماعي وغيره من الخصائص، حسبما يكون مناسباً ويمكننا لبيان تطور دور المرأة في صنع القرار وفي مجابهة مخاطر تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة.

**مجموعة من المؤشرات المؤسسية**، هل إدارة مخاطر تغير المناخ أولوية وطنية، وهل توجد استراتيجية وطنية للتعامل مع قضايا تغير المناخ، وهل تم إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في سياسات التنمية المستدامة والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني، وهل توجد آليات وطنية متكاملة لإدارة المخاطر ذات مسؤوليات محددة على كافة المستويات الوطنية والمحلية لتيسير التنسيق عبر جميع القطاعات، وما هي نسبة الموارد المخصصة لإدارة مخاطر تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة في ميزانية الدولة على المستويين الوطني والمحلي، وما هو مدى اللامركزية والسلطات المناطة بالمحليات؟ هل هناك قوانين لدعم إدارة مخاطر تغير المناخ، وما شكل وطبيعة المشاركة المجتمعية.

**مؤشرات لبيان هل هنالك فهم جيد وشامل لمخاطر تغير المناخ** بجميع أبعادها من حيث خصائصها وقابلية تعرض وتضرر الأشخاص والممتلكات وسبل العيش على الصعيدين الوطني والمحلي. وهل تم وضع خرائط للأخطار والمخاطر تبين نقاط الضعف والفئات المتضررة وهل توجد نظم فاعلة للإنذار المبكر.

**مؤشرات تبين القدرة على المجابهة** من حيث نشر ثقافة السلامة و التعليم والتدريب والتوعية ومدى مرونة الاقتصاد لتحمل المخاطر، ومدى تغلغل التأمين، ومستوى الحماية الاجتماعية، ومستوى الاستثمارات العامة والخاصة لإدارة مخاطر تغير المناخ.

**مؤشرات لبيان الحد من عوامل الخطر الأساسية** مثلاً هل هناك تخطيط لاستخدامات الأراضي، هل ممارسات التنمية والإستثمار سليمة، هل هنالك إنفاذ للقوانين.

**مؤشرات لبيان درجة التأهب لمخاطر تغير المناخ** مثلاً هل هنالك خطط وآليات وقدرات لإدارة الكوارث بغية التصدي لها بفعالية و " إعادة البناء بشكل أفضل "في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار.

**مؤشرات لتقييم الإنجاز** هل هنالك إنخفاض كلي ونسبي في أعداد الوفيات والمصابين والمتضررين، وفي الأضرار المادية (المنازل و البنية التحتية) وفي الخسائر الاقتصادية (تكاليف إعادة البناء، سبل العيش).

### سابعا الخلاصة والتوصيات

- أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، أجندة طموحة وجريئة للغاية للإنتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود والمجابهة، وتتعهد بألا يخلف الركب أحدا وراءه.

- في حفل جائزة الأمم المتحدة "أبطال الأرض" لعام 2015 نهاية قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ذهبت جائزة قيادة السياسة لرئيسة وزراء بنغلاديش تقديراً لقيادتها ورؤيتها المتميزة في جعل تغير المناخ قضية ذات أولوية وطنية، وتبني مبادرات بعيدة المدى للتصدي لتغير المناخ.
- تقع معظم المنطقة العربية ضمن المناطق المفرطة في القحولة والقاحلة وشبه القاحلة. ويعيش 90% من سكان المنطقة على 4% من المساحة الكلية للمنطقة البالغة 1.4 بليون هكتار، و70% منهم يعيشون في المناطق الساحلية المنخفضة على طول السواحل التي تمتد لنحو 37000 كيلومتر. كما يعيش أكثر من 57% من السكان في المدن الكبيرة والبلدات الصغيرة.
- يعني "تغير المناخ" تغييراً في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة.
- المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم المهددة بمخاطر تغير المناخ، وتفاعلاتها المختلفة من ارتفاع في درجة الحرارة وتهديد للمناطق الساحلية وازدياد حدة الجفاف والتصحّر وشح الموارد المائية وزيادة ملوحة المياه الجوفية وانتشار الأوبئة والآفات والأمراض على نحو غير مسبوق.
- يترتب على ذلك تأثيرات سلبية وعرقلة لمسيرة التنمية المستدامة وخاصة تراجع الإنتاج الزراعي والغطاء النباتي، وفقدان التنوع البيولوجي، ونقص في تأمين المياه و الغذاء، وتهديد لاستثمارات اقتصادية حيوية في قطاعات مختلفة، وتداعيات على الصحة العامة بسبب تنامي تلوث الهواء وموجات الحرارة الشديدة واتساع نطاق الأمراض المعدية.
- تغير المناخ أصبح حقيقة في المنطقة العربية ويؤثر على حياة الأفراد وسبل معيشتهم. ويعمل بمثابة مضاعف للتهديد من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم قابلية التضرر القائمة مع تداعيات بيئية واقتصادية وسياسية شديدة تمس ليس فقط الأمن الوطني والأمن الإقليمي ولكن الأمن الإنساني للمواطن العربي نفسه.
- تتباين تأثيرات تغير المناخ ما بين أقاليم العالم، وداخل المنطقة العربية تتباين التأثيرات باختلاف المناطق، إلا أنه من المسلم به أن أكثر القطاعات تأثراً تلك التي تعتمد على المناخ. كما تختلف تأثيرات تغير المناخ ما بين الأجيال، والفئات العمرية، وفئات الدخل والمهن والنوع الاجتماعي.
- تشهد المنطقة بالفعل الآن التأثيرات السلبية الشديدة على الأمن المائي والأمن الغذائي. فهي المنطقة الأكثر ندرة في المياه على مستوى العالم. ومخاطر الجفاف تتزايد. وقد يفوق هذا التهديد الذي يشكله تغير المناخ في أهميته كل التهديدات الأخرى لتغير المناخ مجتمعة.

- وفي حين تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في المنطقة العربية حوالي 140 مليون هكتار، فإن إجمالي المساحة المزروعة عام 2012 حوالي 79.2 مليون هكتار وهو ما يعني أن 5.6% فقط من المساحة الكلية للمنطقة العربية مزروعة. ويبلغ نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة 0.2 هكتار.
- حالياً تستورد المنطقة 70% من احتياجاتها الغذائية بتكلفة متزايدة. وما يزيد الأمر خطورة إن أهم الدول المصدرة للغذاء على مستوى العالم أصبحت تعاني من الجفاف وأي سياسات تتبعها للمجابهة ستؤثر على دول المنطقة العربية.
- ولا يمكن منع الجفاف، لكن يمكن تعلم "العيش مع الجفاف"، وتحديد الجفاف وحل معادلة كيف يمكن مع كميات أقل من المياه والأرض ونظم بيئية هشة تحسين الأمن الغذائي وتوفير حياة كريمة صحية لائقة لسكان المنطقة العربية.
- تقع العديد من المستوطنات وليست فقط الفقيرة في مناطق عالية المخاطر وذات قابلية للتضرر من سيول الفيضانات، والانهيارات الأرضية، وغيرها. وتشير توقعات تغير المناخ إلى أن متوسط درجات الحرارة في جميع أنحاء المنطقة سيزيد بمقدار 3 درجات مئوية بحلول عام 2050، مع ارتفاع إضافي بـ 3 درجات مئوية في درجات الحرارة ليلاً في المدن بسبب تأثير جزر الحرارة الحضرية.
- ارتفاع منسوب مياه البحر، والأحداث المتطرفة وفيضانات السيول يهدد بالخطر المنشآت الصناعية، ومنشآت الطاقة والبتروكيمياويات، والمنتجعات السياحية، والعديد من المناطق المأهولة والبنى التحتية، وكذلك شبكات الكهرباء الوطنية وشبكات الربط الكهربائي وخطوط نقل الغاز الطبيعي. كما يؤدي ارتفاع درجة حرارة البحار إلى تدهور النظم الإيكولوجية وتقلبات وتراجع في صناعة صيد الأسماك والاستزراع السمكي.
- تتأثر الصناعة سلباً بالظواهر الناجمة عن تقلبات المناخ وتغيره نتيجة للتغيرات التي تطرأ على إنتاجية الموارد من جهة و تغيرات الطلب على السلع والخدمات المنتجة من جهة أخرى.
- ينجم عن زحف وهجرة المواطنين من المناطق المتأثرة إلى مناطق أخرى داخل الدولة أو دول الجوار أو دول أخرى ضغوط متزايدة على البيئة والموارد تزيد من تفاعل وتأثيرات تغير المناخ.
- الأمراض ذات الصلة بتغير المناخ تتزايد في المنطقة، والأكثر قابلية للتضرر هم النازحون داخلياً أو من دول مجاورة، وذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض، وسكان المناطق المنخفضة، وسكان المخيمات والأحياء الفقيرة، وأولئك الذين يعملون في مهن محددة، مثل العمال الذين يعملون في مهن شاقة تحت وطأة الهواء الطلق المتطرف.

- يهدد تغير المناخ بتعميق عدم المساواة في النوع الاجتماعي وتفاقم الفقر. فتأثيرات تغير المناخ ليست محايدة بين النوع الاجتماعي، فهي متباينة على كل من الرجال والنساء. فعدم المساواة بين النوع الاجتماعي، والتي لا تزال قائمة في مختلف مجالات الحياة في مختلف البلدان العربية، تزيد من قابلية تضرر النساء من مخاطر تغير المناخ وتحد من قدرتهن على التكيف ، الذي بدوره يؤدي إلى مزيد من عدم المساواة بين النساء والرجال.
- ترجع زيادة قابلية تضرر النساء عن الرجال من مخاطر تغير المناخ لثلاثة أسباب، وهي عدم المساواة من حيث الوصول إلى الموارد ، وتدني الفرص القائمة لتحسين سبل المعيشة الحالية وتطوير سبل العيش البديلة، والبعد عن المشاركة في صنع القرار.
- أفقر الفئات الاجتماعية الاقتصادية عادة ما تكون الأكثر تضررا والأقل قدرة على التكيف. وحيث أن المرأة أكثر قابلية للفقر من الرجل فهي تشكل النسبة الكبيرة من هذه الفئات سواء في المجتمعات الريفية أو مجتمعات حرفة الصيد والرعي أو في الأحياء الفقيرة والعشوائيات في المدن.
- إنجاز الهدف 13 من أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 لن يبدأ من فراغ، فهناك إجراءات قائمة للحد من مخاطر تغير المناخ وتداعياتها في الإطارين الدولي والإقليمي العربي يمكن الاستفادة بما يتيح كل منهما من إمكانيات وآليات لإنجاز الهدف 13، وخاصة إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في الإطار الدولي، وخطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ والإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية في الإطار الإقليمي العربي. وكلا منها لديه برامج للنوع الاجتماعي.
- تواجه المنطقة العربية تحديات عدة في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 بأهدافها 17، أهمها تأخر المنطقة العربية، في مجملها، عن باقي أقاليم العالم في تحقيق معظم الأهداف التنموية للألفية، وإن تباين التقدم المحرز من دولة لأخرى. كما تشهد المنطقة العربية ، أكثر من أي وقت مضى وعلى نحو غير مسبوق في الزمن الحديث، غياب للأمن والسلام، وتغول للإرهاب والصراعات والنزاعات المسلحة والإضطرابات الأمنية.
- لكن هنالك فرص تعزز من إمكانيات التنفيذ، أهمها أن عام 2015 يشهد تزامن التوافق الدولي بشأن عدة أجنداث مهمة، إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015، تمويل التنمية المستدامة لما بعد 2015 ، أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، وإتفاق تغير المناخ لما بعد 2020.



- التزامن بين أجندات ما بعد عام 2015 يعد فرصة كبيرة لتحقيق قدر كبير من الترابط، والتناسق والتعزيز فيما بينها في التنفيذ والمتابعة على كافة المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية ، وخاصة من خلال تعزيز التنسيق والتعاون بين الأطر المؤسسية القائمة، والاستفادة بشكل فعال من وسائل التنفيذ المتاحة من تمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.
- وسائل التنفيذ في أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 محدودة وغير واضحة، ومع ذلك فإنها متاحة للمستعد والحاضر. مما يعني أن الدول المستعدة بالسياسات والخطط والبرامج والأنشطة ستكون قادرة من خلال التفاوض الجيد أن تصل وتحصل على إحتياجاتها من التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات ليس فقط لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 بل أيضا الأجندات الأخرى المتفق عليها لما بعد 2015.
- الحضور الشخصي لعدد كبير من رؤساء الدول والحكومات العربية في قمة التنمية المستدامة، يعني الإلتزام السياسي بأجندة التنمية المستدامة لعام 2030. وهذه نقطة بداية مهمة يجب البناء عليها. ومن المهم أن يتبع الإلتزام السياسي إرادة سياسية ، وقيادة سياسة فاعلة من جانب رؤساء الدول والحكومات لجعل أجندة التنمية المستدامة بأهدافها، بما فيها الهدف 13، أولوية وطنية.
- الإنسان المواطن هو محور أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 ، والتي تنص أن الركب لن يخلف أحدا ورائه ، وستنفذ بما يعود بالنفع على الجميع لصالح الجيل الحاضر والأجيال المقبلة، وبالتالي يجب أن يكون الإنسان المواطن دور فاعل في التنفيذ. فالدول وإن كانت هي المسؤولة بوجه عام عن تنفيذها ، فإن هذه المسؤولية يجب أن تكون مشتركة بين الحكومات وفئات المجتمع. ففئات المجتمع بإختلافها يمكن، من خلال ما تقدمه من دعم ومآزره، أن تقوم بدور محوري في التنفيذ، على نحو يتسق ويتفق والسياسات والقوانين والأنظمة الوطنية.
- المرأة عنصر قوي وفاعل للتغيير الإيجابي للحد من مخاطر تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة لجميع فئات المجتمع وعلى جميع المستويات، وتوليد الإلتزام والتحول من "الوعي والإدراك" إلى "العمل والتنفيذ". ولن يتأتى ذلك من فراغ بل بمشاركة المرأة بنحو فعال في صنع القرار ووضع السياسات على جميع المستويات.
- المشاركة الفعالة للمرأة في صنع القرار، تكون من خلال تمثيل جيد للنوع الإجتماعي ضمن كل الأطر المعنية بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وأجندة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستويين الإقليمي العربي و الوطني حتى يكون لكل من المرأة والرجل، على حد سواء، فرصة متساوية في الفهم، والتشارك في المعلومات بشأن مجابهة التأثيرات السلبية، وبناء القدرات، والحصول على المعرفة

والتوعية والموارد والتكنولوجيا لمجابهة المخاطر، والمشاركة في رسم وتنفيذ السياسات والبرامج والمبادرات، وإقرار تدابير فعالة لتنفيذ أنشطة التكيف والتخفيف تراعي إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي تستفيد منها المرأة والرجل على حد سواء.

- عند النظر إلى التكيف لمجابهة تأثيرات تغير المناخ وفقا للنوع الاجتماعي، لا بد من إدراك أن بناء القدرة على المجابهة يتطلب نوعين من إجراءات التكيف، إجراءات تهدف إلى ضبط وحماية النظم المعيشية من تأثيرات محددة لتغير المناخ، وإجراءات تركز على الحد من الدوافع الكامنة وراء قابلية التضرر من تغير المناخ تبعاً للنوع الاجتماعي بسبب عدم المساواة في الوصول، والفرص، والمشاركة.
- لا بد من حملات مستمرة لتدريب المرأة، وخاصة في **المجتمعات المحلية** على اختلاف نوعيتها، على تفهم مخاطر تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة، وتكوين شبكات من النساء وأصحاب المصلحة المحليين لتصميم وتنفيذ مبادرات لتقييم قابلية التعرض والتضرر مصنفة حسب النوع الاجتماعي، وكيفية إدارة المخاطر، ووضع وتنفيذ خطط التعافي لمجتمعهم وخاصة تأمين وسائل بديلة لكسب العيش. مع إيجاد وسائل مبتكرة لضمان استجابة النساء ذوات التعليم المتدني أو غير الملمات بالقراءة والكتابة لتعليمات الإنذار المبكر.
- النساء الريفيات قوة عمل فاعلة في **تعزيز التنمية الزراعية المستدامة** وحل معضلة تعلم "العيش مع الجفاف". وهذا هو التحدي الحقيقي للمنطقة العربية، كيف يمكن مع كميات أقل من المياه والأرض ونظم بيئية هشة تحسين الأمن الغذائي وتوفير حياة كريمة صحية لائقة لسكان المنطقة العربية. وينتأى ذلك من خلال اتخاذ وتنفيذ إجراءات أفضل للتعامل مع الجفاف وتحقيق درجة أعلى من الأمن المائي والأمن الغذائي، من خلال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المتكاملة لمجابهة الجفاف التي تعتمد على تقييم وتحديد مخاطر الجفاف وقابلية التضرر، وتطوير نظم الإنذار المبكر، وبناء شراكات وطنية لمجابهة الجفاف لمساعدة المجتمعات المحلية والفئات المهمشة الهشة وخاصة المرأة على الاستعداد لموجات الجفاف وتحديد تأثيراته على سبل العيش باستخدام المحاصيل والأصناف المقاومة للجفاف، والإدارة المستدامة للمياه وتحسين إنتاجية المياه، ومن خلال شبكات الأمان وبرامج التأمين و برامج التعويضات الخاصة وتمويل المشاريع الصغيرة وغيرها.
- في **المجتمعات الريفية والأراضي الهامشية** أثبتت معرفة المرأة ومسؤولياتها في إدارة الموارد الطبيعية فعاليتها في البقاء على المجتمعات.

- المرأة هي المسؤولة والقيم على المياه للاستخدام المنزلي، ويمكن أن تتخذ الخيارات والقرارات التي يمكن أن تزيد بشكل كبير من كفاءة وفعالية استخدام المياه والصرف الصحي.
- المشاركة الفاعلة للمرأة في المنظمات المجتمعية، ووجودها في المجالس المحلية وكقوة عاملة في الإدارات المحلية بما في ذلك إدارة الأحياء يمكنها من أن تقوم بدور فاعل ومحوري في جعل المدن العربية أكثر قدرة على الصمود أمام تأثيرات تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة من خلال متابعة تنفيذ جملة من الإجراءات في إطار شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. المجموعة الأولى تشمل الاستمرار في تحسين التخطيط الحضري، والنهوض بتقديم الخدمات، وتحسين الظروف المعيشية للقراء، وتطوير برامج حضرية ومبادرات محلية جريئة لمعالجة العوائق القطاعية المتعددة التي تحد الكفاءة الوظيفية للمدن العربية، والحد من الفساد، وإنفاذ أنظمة تقسيم المناطق وكودات البناء، وتطوير إسكان إجتماعي بأسعار معقولة بعيدا عن مناطق الخطر، وضمان سياسة عادلة لحيازة الأراضي، فضلا عن تعزيز مبدأ العمارة الخضراء. والمجموعة الثانية من الإجراءات موجهة على وجه التحديد لمخاطر المناخ، وتشمل توفير أنظمة الإنذار المبكر لتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر، وتقييم مدى قابلية التضرر (بما في ذلك المخاطر المتعددة) لتحديد البنية التحتية الحيوية والمناطق المعرضة لمخاطر أخطار المناخ، وتحديد خيارات المجابهة.
- هناك حاجة ملحة لتطوير قانون بناء بسيط لاستخدامه في البناء العشوائي غير الرسمي (التجربة الهندية) فطالما لا يمكن منعه فعلى الأقل يكون آمنا.
- تطبيق تدابير استدامة قطاع السياحة وتنويع مجالاته بعيدا عن الموارد الطبيعية الهشة، في مجالات لا تهتم بالمناخ الخارجي مثل السياحة الدينية والعلاجية وفتح مجالات جديدة وخاصة سياحة المؤتمرات، والسياحة الريفية والصحراوية وسياحة المغامرات يوفر فرص عمل لكل من المرأة والرجل من الشرائح العليا للدنيا ويزيد من تنوع مصادر دخلهم ويبقي وينمي الصناعات الحرفية واليدوية التي معظم عمالتها من النساء.
- المرأة هي التي تتخذ القرارات الأساسية في الاستهلاك المنزلي. وإذا تم تزويدها بالمعلومات والممارسات الجيدة، فإنها يمكن أن تلعب دورا أساسيا في ترشيد استخدام الطاقة وبالتالي الحد من الانبعاثات عن طريق استخدام الأجهزة الكهربائية الموفرة للطاقة، وتعليم أبنائها ومن حولها السلوك الأخضر لاستخدام الطاقة. كما يمكن للمرأة أن تكون فاعلة ومؤثرة في التحول إلى مصادر وتقنيات الطاقة المتجددة، وخاصة على مستوى الأسرة والمستوى المحلي.

- تعزيز قدرات المسؤولين وصناع القرار للاعتراف بالاحتياجات المتباينة للمرأة والرجل في وسائل النقل، وأن توفير وسائل النقل العام المريحة سيثجع المرأة على استخدامها وبالتالي مزيد من الجهود لخفض انبعاثات غازات الدفيئة.
- المرأة هي الوصية على الصحة داخل الأسرة، وهي المسؤولة عن رعاية المرضى وكبار السن والأطفال، وإذا ما أعطيت المعلومات والإرشادات الصحية للوقاية من المخاطر الصحية لتغير المناخ، يمكنها أن تقلل من حدوث الإصابات مثل السكتات الدماغية بفعل الحرارة والأمراض الأخرى المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة. كما يمكنها في المناطق الريفية والصحراوية والاحياء العشوائية، بصفتها المسؤولة عن جلب المياه، وتنظيف المواد الغذائية، والتخلص من النفايات، أن تمنع وتحد من انتشار الأمراض المعدية المنقولة بالمياه.
- أهمية بلورة مجموعة من المؤشرات لمتابعة التقدم المحرز و/أو التحديات التي تواجهها المرأة العربية في إطار الهدف 13 والتي يجب تصنيفها حسب النوع الإجتماعي وغيره من الخصائص، حسبما يكون مناسباً وممكناً.

## المصادر:

- تحويل عالمانا: أجنةة التنمية المستدامة لعام 2030.
- تقرير حول تشاورات المنطقة العربية بشأن إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 ، المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث شرم الشيخ/ جمهورية مصر العربية سبتمبر 2014، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.
- إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 1992.
- بروتوكول كيوتو الملحق بإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- الخطة العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ، مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، 2012.
- الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، 2012.
- برنامج لإدراج اعتبارات النوع الاجتماعي ضمن الجهود المتصلة بالتغير المناخي في الأردن، وزارة البيئة بالمملكة الأردنية الهاشمية، الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة، التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ، مارس 2011.
- تقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية لعام 2010 ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- تقرير الإقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، 2014.
- تقرير الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2014.
- التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية لمواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015، جامعة الدول العربية، الأمم المتحدة، 2013.
- Sendai Framework for Disaster Risk Reduction, the Third International Conference for DRR, Sendai, Japan, March 2015.
- The Addis Ababa Action Agenda, the Third International Conference on Financing for Development, Addis Ababa, Ethiopia, July 2015.
- HFA, the Second International Conference for DRR, Kobi, Japan, January 2005.
- Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2014-2015, ESCWA.

- The National Strategy for Mainstreaming Gender in Climate Change in Egypt, GGCA, IUCN, CEDARE, EEAA, JUNE 2011.
- The Arab Region Atlas of Our Changing Environment, UNEP/AGEDI, 2014.
- Natural Disasters in the Middle East and North Africa: A Regional Overview, World Bank, 2014.
- The State of Arab Cities 2012: Challenges of Urban Transition, UNHABITAT, 2012.
- Adaptation to a Changing Climate in the Arab Countries, the World Bank, 2012.
- Arab Human Development Report 2009: Challenges to human Security in the Arab Countries, UNDP.
- Ibrahim Abdel Gelil, History of Climate Change Negotiations and the Arab Countries: the Case of Egypt, Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, American University of Beirut, July 2014.
- Key Messages and Recommendations, the International Conference on Policies for Water and Food Security in Dry Areas , Cairo 24-26 June 2013, FAO/ICARDA.
- Mahmoud El Solh, Drought Preparedness and Drought Mitigation for Sustainable Agriculture Production, ICARDA, The High Level Meeting on National Drought Policy 11-15 February 2013, Geneva.
- Jabbour, Samer; Giacaman, Rita; Khawaga, Marwan; Nuwayhid, Iman, Public Health in the Arab World, Cambridge University Press, New York 2012.
- Wadid Erian, Drought Vulnerability in the Arab Region, The Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands – ACSAD, The League of Arab States, Damascus 2010..



